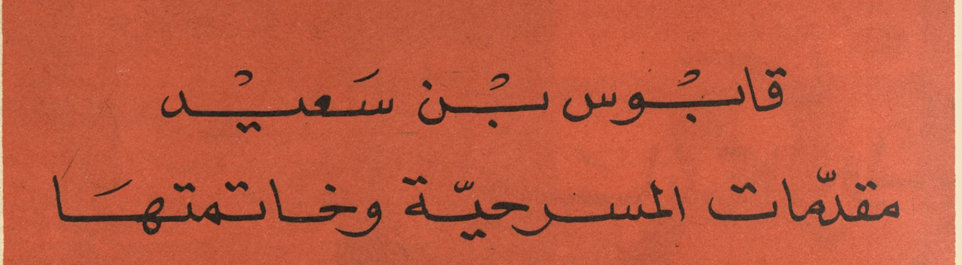
الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

بيروت - ٥ / ٧ / ١٩٧١ - العدد ٥٧٤ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل. • AL-HOURRIAH - No. 574 - 5/7/1971 - BEYROUTH



المؤتمر الأول للتنظيم الموحد لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي يعلن تأسيس:



منظمة العمل الشيوعي في لبنان



المراهنة على الموقف الاميركي ومسألة الضغط على اسرائيل

منذ أن فتحت السياسة المصرية باب الحوار مع اميركا بقبولها مشروع روجرز ، وهي تراهن على ضغط اميركي على اسرائيل .. فاسرائيل متصلبة في شروط التسوية السلمية على صعيد الاحتفاظ بجزء من الاراضي المحتلة ، وبالنسبة لمصر ، الاحتفاظ بشرم الشيخ الذي قال عنها دايان أن الاحتفاظ بها اهم من السلام نفسه ..

كانت السياسة المصرية تراهن من خلال الحوار مع أميركا والقبول بمشروع روجرز ، على هامش الخلاف القائم بين أميركا واسرائيل حول مسالة تعديلات الحدود — على الخصوص — وشروط التسوية السلمية — على العموم — فأميركا لا تجد مبررا لتعديلات أساسية على الحدود ، كما تريد اسرائيل .

ومنذ عام — اي منذ القبول المصري بمشروع روجرز — والسياسة المصرية تصطدم في كل فترة بالعقبة الرئيسية للتسوية السلمية : التصلب الاسرائيلي واصرار اسرائيل على التوسع ... أي بتعبير اخر اصرار اسرائيل على تفسيرها الخاص لقرار مجلس الامن ، وهو الانسحاب من الاراضي المحتلة ، لا من كل الاراضي المحتلة — كما هو التفسير المصري .

— ومنذ فترة ذكر دايان ان اقتراح مصر بفتح القناة كجزء من تسوية شاملة معناه قبول اسرائيل بالتفسير المصري لقرار مجلس الامن ، بينما تصر اسرائيل على أن فتح القناة مسألة منفصلة لا علاقة لها بشروط التسوية — .

أمام هذا التصلب الاسرائيلي كانت اوهام السياسة المصرية تتركز حول امكانية قيام اميركا بضغط على اسرائيل يجبرها على القبول بالتعهد بالانسحاب الكامل من سيناء . ومن اجل ذلك قدمت مصر « الحد الاقصى » من التنازلات ، اي كل شيء يؤدي الى اعتراف فعلي بوجود اسرائيل ، من ضمانات دولية على الحدود ، الى حرية الملاحة .. الخ — كما ذكر ذلك هيكل بتفصيل في مقاله الاخير — واعتبرت القاهرة أنه ، بعد هذه التنازلات ، لا يمكن لها أن تقدم شيئا الا على حساب اراضيها ، وهذا امر لا يجرؤ احد من الحكام على تقديمه !.

وبعد هذه التنازلات انتظرت السياسة المصرية « مبادرة أميركية ما للضغط على اسرائيل » ، واصبح شعار الدبلوماسية المصرية هو : « لماذا لا تضغط اميركا على اسرائيل ؟ » ..

وتوجهت الدبلوماسية المصرية الى المصالح الاوروبية التي يهمها فتح قناة السويس ، بالدرجة الاولى ، فاغلاق القناة يؤثر عليها ويرهقها بالتكاليف ، وهي اكثر الدول تضررا من اغلاق القناة مع الاتحاد السوفياتي .

وتوجهت الدبلوماسية المصرية الى اوروبا تخاطبها من خلال مصالحها الحيوية على أمل قيام اوروبا الغربية بالتاثير والضغط على اميركا كي تضغط ، هي بدورها ، على اسرائيل . ولكن اوروبا لا تستطيع اكثر من تاييد الموقف المصري ، اذ كيف يمكن ان تضغط على اميركا وباي وسيلة ؟

وفي هذا الجو الاوروبي الذي أصبح مؤيدا للطلب المصري ولاقتراح فتح القناة الذي قدمه السادات ، جاء روجرز الى المنطقة ، واعتبرت السياسة المصرية أن زيارة روجرز هي الفرصة الاخيرة لفتح القناة ، ولقيام أميركا بضغط على اسرائيل بشأن ما سمته « التعهد بالانسحاب الكامل من الاراضي المحتلة على اساس جدول زمني يبدأ تنفيذه بعد فتح القناة بمدة محددة » .

ولكن روجرز اعتبر زيارته مجرد وساطة بين الطرفين ، واعتبر ان مهمته محصورة بايجاد جو مناسب لتقريب وجهات النظر وتقديمه تنازلات متبادلة على «مناطق الخلاف» بشأن فتح القناة — على حد تعبير روجرز — .

وفجاة يكتشف محمود رياض ان المراهنة المصرية على « ضغط اميركي على اسرائيل » هي مجرد وهم ، وان زيارة روجرز كانت مجرد خداع ومناورة وكسب للوقت ، فاسرائيل لم تزل متصلبة ، واميركا لا تضغط عليها ، ويسال رياض روجرز ثلاثة اسئلة — كما روى ذلك لجريدة « اللوموند » — ولم يتلق سوى « ثلاثة لا » : فاميركا لا تستطيع الضغط على اسرائيل !

وهكذا تصطدم السياسة المصرية باوهامها عن هامش الخلاف الاميركي — الاسرائيلي ، فاميركا لا تضغط على اسرائيل بالرغم من خلافات هامشية على الحدود ، لان اسرائيل تتمتع باستقلال محدود نابع من تكوينها الداخلي كدولة صهيونية توسعية ، واميركا تجد في هذه الدولة الصهيونية التوسعية قاعدة لمصالحها الاستراتيجية البعيدة في المنطقة .. واذا كان هناك خلاف محدود بين المصالح الاميركية الانية والمصالح الاسرائيلية، فان اميركا تجد من مصلحتها ، ان تترك لاسرائيل حريتها الكاملة واستقلالها المحدود في مواقفها وتصلبها .

هذا على الصعيد العام ، اما على صعيد فتح قناة السويس ، فان اميركا ابعد الدول عن التضرر من اغلاقها ، وهي غير مستعجلة فعلا ..

اما اسرائيل فمصلحتها الاقتصادية المباشرة ان تظل القناة مغلقة ، فذلك يساعد على تشغيل خط الانابيب الذي افتتحته في العام الماضي من « ايلات الى عسقلان » ..

هذا التصلب الاسرائيلي ، المدعوم بما تسميه السياسة المصرية « عدم قيام اميركا بالضغط على اسرائيل » ، يرتكز الى جدار عسكري صلب والى توازن في القوى لم يزل لصالحها تماما .

★★★

امام هذا كله ، تدور السياسة المصرية على نفسها ، وتصطدم في كل فترة باوهامها ومراهناتها على الموقف الاميركي ، وبعد عام من القبول بمشروع روجرز ، لا تجد السياسة المصرية نفسها — الا وهي تقول بأن أميركا تخدع وتناور ، ومع ذلك فان القاهرة لا تقفل باب الحوار مع اميركا ، اذ لا يمكن — على حد تعبير هيكل — الصدام معها ، ولا بد من العمل باستمرار على تحييد موقفها من خلال الحوار والضغط — اي ضغط ؟ — .. اي لا بد من استمرار المراهنة على الموقف الاميركي على امل ان يضغط على اسرائيل !!

«الديمقراطية الجديدة» في مصر

من ثمار «ديمقراطية» السادات الجديدة رفع الحراسة عن بعض املاك الاقطاعيين والرأسماليين . وسرعان ما تحرك الاقطاعيون مستفيدين من الاجراءات الجديدة، لارهاب الفلاحين .

... قرية كمشيش المعروفة بصراعات ... ضد الاقطاعيين والتي قام بها ... بون من ال الفقي باغتيال احد ... الفلاحين وهو صلاح الدين ... بعدها «للجنة تصفية الاقطاع» ... المشير عامر ، في هذه القرية المصرية عاد الاقطاعيون للتحرك واخذوا يستفزون الفلاحين مما سبب قيام اشتباكات بين الاقطاعيين وعملائهم من جهة وبين الفلاحين من جهة اخرى . وقامت السلطة « بواجبها » ، فوجهت قوات كبيرة لمحاصرة كمشيش ووقف الاشتباكات ، واعتقلت اعدادا كبيرة من « المشاغبين » ، وفي محاولة لتغطية موقف السلطة عمدت الى اعتقال عدد قليل من انصار الاقطاعيين لا من الاقطاعيين انفسهم ، ولكنها سرعان ما افرجت عنهم ، أما الفلاحون فقد ظلوا قيد الاعتقال ..

هذه صورة صغيرة للوجه الاخر لديمقراطية قوى الشعب العامل !

.. لمحاكمة مراكش!

جاءنا من « المغرب » البيان التالي :

« مائة وثلاثة وتسعون مواطنا يمثلون امام المحكمة الجنائية بمراكش، تحت تهمة « التآمر على أمن الدولة الداخلي » .

... بين هؤلاء يوجد السيدان محمد ... بونعيلات » ، وهو من قدماء ... ن واحمد بنجلون ، احمد ... ين سابقا عن الاتحاد الوطني ... المغرب بالجزائر ، اللذان ... لى السلطات المغربية في أوائل ... ١٩٥ من لدن سلطات مدريد ...

... وثلاثة وتسعون مواطنا اذن ، ... كان عددهم ، حسب اشاعات ... بها يكاد يبلغ ٥٠٠ معتقل اثناء ... الصيف الماضي ، ظلوا يقاسون ... واع العذاب والتعذيب في زنازن ... وغياهب السجون ، قبل ان ... بيها عما يسمى بمحاكمة ... ، على اساس تقرير بوليسي ... حبكته الشرطة حبكا ، وتبناه ... العدل امام برلمان صوري شبيه ... تسجيل لا اقل ولا اكثر .

ملف فارغ وحجج تافهة

... ماذا يرتكز صك الاتهام ؟!. ... ير العدل ان الشرطة عثرت على ... ا من اسلحة ، وكتب للتحريض ... عمل المسلح ، وخلايا منظمة ... على السلاح ، وهلم جرا . ... ا يتحدثون عن المؤامرة بينما ... ي المسؤولون المتحكمون ، طالما ... اجتهدوا لتحضيرها وحبك ... منذ عهد بعيد ، وذلك طبقا لمخططهم المعروف ، الرامي الى تصفية الحركة التقدمية والثورية في هذه البلاد ، تحت ستار اسباب مفتعلة .

فلا غرابة ان اقترنت « محاكمة مراكش » بمرحلة جديدة تتميز بما تتميز به بتصعيد عمليات كبت الحريات الديمقراطية العامة ، انطلاقا من منع حزب التحرر والاشتراكية في شهر يناير ١٩٧٠ الى خنق حرية الصحافة ، وحرمان الشعب من حريات التجمع والتظاهر .

كما انه لا يستغرب من ان أيادي الرجعية تطاولت على حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في اطار ما سمي بمؤامرة ١٩٦٣ ، بعدما كانت السلطات قد اقرت سنة ١٩٦٠ حظر الحزب الشيوعي المغربي .

وسلوك كهذا لا يعدو عن كونه انعكاسا لطبيعة حكم يقوم اساسا على الدفاع عن مصالح الاقطاعية وكبار الملاكين من بورجوازيين وبيروقراطيين وصوليين ، في اطار المحافظة على امتيازات الرأسمال الاجنبي وعلى الهياكل العتيقة الموروثة من عهد الحماية الممقوتة .

ففي سياق هذا الاتجاه اللاشعبي واللاديمقراطي ، فرض الحكم دستوره الرجعي واصطنع برلمانا له ، تمديدا لحالة الاستثناء التي تعيشها البلاد منذ حوادث مارس ١٩٦٥ المشهودة .

ان « محاكمة مراكش » لهي حلقة اخرى من مخططات القوى الرجعية الحاكمة ، ومن ورائها الاستعمار الجديد وعملائه في الداخل والخارج ، التي ما فتئت عبثا تدبر وتحيك المؤامرات المزعومة قصد تصفية منظمات المعارضة التقدمية والثورية .

اضراب عمال مطعم فريحة للفلافل

... دا على محاولات أرباب العمل التهرب من دفع زيادة غلاء المعيشة ... ها من الحقوق رفع عمال مطعم فريحة للفلافل عريضة الى رب العمل ... ن فيها الاضراب المفتوح حتى تحقيق هذه المطالب :

— دفع زيادة غلاء المعيشة لا تقل عن ١٩ ليرة ولا تزيد عن ٥٠
— اعطاء فرصة سنوية مأجورة لمدة ١٥ يوما
— اعطاء فرصة اسبوعية مأجورة مدتها يوم واحد .

... العمال عددهم عشرون عاملا يعانون من أشد أنواع الاستغلال . والمهم في ... م أنهم وحدوا كلمتهم في وجه رب العمل وعليهم أن يجتمعوا باستمرار ... سوا مراحل تحركهم ودفعه الى الامام .

إستمرار تآمر الاقطاع بمساندة الدولة

محاولات لتشريد أعداد جديدة من الفلاحين من بيوتهم

يواصل اقطاعيو عكار مؤامراتهم الرامية الى طرد الفلاحين من بيوتهم بمساعدة وتواطؤ دولتهم، دولة البكوات والسماسرة والخواجات . بالاضافة الى الفلاح فياض السعيد الذي طرد من منزله في تل حميرة خلال الشهر الماضي ، طرد فلاحو سعدين وديرين من قراهم وقام الاقطاعيون منذ فترة بطرد الفلاح سليمان حجول من قرية جبنين ، والفلاحين أحمدو محمد وعلي العبود وعباس من حكر جانين ، الامر الذي اضطرهم الى النزوح الى العبودية حيث يعملون كعمال زراعيين .

هذا وقد حاول الاقطاعي حكمت الدرباس مع عشرين من جماعته اخراج الفلاح أبو احمد من بيته في تل حميرة ليلة الواحد والثلاثين من الشهر المنصرم . فردوا على أعقابهم خائبين. وعمت السهل موجة من السخط والاستنكار . الغرض من هذه المحاولات واحد من أمرين : اما ان يكون الاقطاعيون يسعون لاستعادة سطوتهم على الفلاحين عن طريق التهديد بالطرد من البيوت واما انهم يريدون اخلاء تل حميرة من سكانها تمهيدا لبيعها من زرد ابو جودة ، صاحب مشروع استثمار رأسمالي لليمون على قطعة ارض مساحتها ٦٦ هكتارا .

ابن الست وابن الجارية

هذا وقد اصدرت المحكمة الجزائية في حلبا على الفلاح حسن شمعة من قرية تل حميرة حكما بالسجن يومين وتغريمه ١٠٠ ليرة وتسليم بندقية صيد او دفع بدلا عنها ٥٠٠ ليرة ، وذلك بتهمة شهر بندقية صيد على احد الاغوات في القرية .

من ناحية ثانية حكمت محكمة اخرى على وكيل اقطاعي المدعو خضر حسين الخضر في تل حميرة بدفع مبلغ ٢٠٠ ليرة ، ١٥٠ ليرة عطل وضرر و ٥٠ ليرة غرامة . وذلك بتهمة اطلاق عيارات نارية من بندقية صيد على الفلاحين محمد خزام — ١٢ سنة — وسعد الله خزام — ١٤ سنة — وشعبان — ١٦ سنة — . ولم تطالب المحكمة بمصادرة البندقية .

والجدير بالذكر ان اطلاق النار حصل بعد خلاف سببه محاولة وكيل الاقطاعي الاستيلاء على حوض سمك صغير انشأه الفلاحون على النهر .

من جهة اخرى كان الفلاح فياض السعيد ، بعد طرده من منزله في تل حميرة، قد أبرق لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والصحف وطالبهم باعادته وعائلته لمنزله ، بعدها لم يتلق اية اجابة . ولكن بعد أن تحرك الفلاحون وقاموا بعدة خطوات لتنفيذ مطالبهم ، قدم الدرك لتل حميرة ليبلغوا فياض السعيد جواب رئيس الوزراء على برقيته ، اي بعد مضي أكثر من شهر ونصف . جواب رئيس الحكومة عبارة عن طلب من مخفر الدرك يقضي بسحب ملفات الدعوى لدراستها بواسطة النيابة العامة . فرئيس الحكومة لم يستصدر قانونا بمنع تهجير الفلاح من منزله في عكار حتى بعد مضي أشهر على طرد عدة فلاحين ، بل هو يلجأ لاساليب التخدير لمنع الفلاحين من التكتل والنضال المشترك من أجل تنفيذ مطالبهم وخوفا من « التشويش » على موسم السياحة والاصطياف . هكذا يترتب على الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار عدم التعلق بالاضاليل حول الدولة ومواصلة النضال لنيل مطالبهم الحقة .

نداء لجنة التضامن مع الشعب "السعودي"

تشكلت لجنة للتضامن مع الشعب السعودي ، وقد وجهت نداء قالت فيه :

« ان لجنة التضامن مع الشعب « السعودي » في لندن التي اخذت على عاتقها المساهمة في مهمة فضح اعمال الاضطهاد والقمع التي يتعرض لها الشعب « السعودي » وقواه الوطنية تهيب بكم لدعم نشاطها .

ان مناضلين وطنيين يقبعون هذه اللحظة في ظلمات سجون الرياض ، جل ما ارتكبوه أنهم نادوا بالحرية ودعوا للديمقراطية ورددوا شعارات عدائهم للاستعمار والرجعية والصهيونية.

ان تضامنكم مع الشعب «السعودي» في محنته الطويلة سيعزز الضغط على الحكم للتخلي عن سياسته المشينة في ضرب القوى الوطنية والشريفة في نضالها للتحرر الوطني . »

واصدرت اللجنة بيانا جاء فيه :

« تتوالى أنباء الارهاب من « السعودية » ويكتب بدم الضحايا فصول جديدة في تاريخ حكم الارهاب ، حكم مر عليه الزمن فلم يرسب فيه الا حقدا على القيم الانسانية ، ولم يبعث به الا مزيدا من العمالة والرجعية .

ان ارتباط الاستعمار والصهيونية بالعائلة « المالكة » امر لا يخفى على احد ، واذ تقف عناصر وطنية للتصدي للحكم العميل نرى الى الحكم يتفنن بالتنكيل بها وتشتيتها مستخدما اساليب لم تطرق حتى بال اساتذته في واشنطن.

أن دموية القمع الذي يجري في « السعودية » وصمة سوداء في تاريخ الرجعية الكالح وسفرها الملطخ بما نضح عن اجساد ضحايا الارهاب .

ان تصعيد عمليات الارهاب في أوقات تركزت بها المؤامرات الاستعمارية على البلاد العربية أمر لم تقرره صدفة ولم يفرضه طارىء . واذ تحركت جماهير الشعب « السعودي » في أوقات مختلفة لنصرة وتأييد الشعب العربي ابان احتدام اصطداماته مع الاستعمار والصهيونية وخاصة عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧ نرى دوما الى تماسك شيطاني بين الاستعمار وبين حكام « السعودية » ، ورثة نوري السعيد ، ممثلا بجهدهم الجاهد لكبح جماح الشعب ، عن طريق تمويه الامور في البداية ، الى فتح « ابار الموت » لما عجزت بهم الحيلة .

اما في الاونة الاخيرة ، بعد الاجتماع الجماهيري في ميدان السباق في الرياض عقب حرب حزيران ، ١٩٦٧ ، للمطالبة بالسلاح لخوض المعركة ضد الصهيونية ، فقد فقدت العائلة «المالكة» اعصابها ، وتحركت عناصرها الفاشية لتنفيذ عملية لا تزال تدور رحاها حتى هذه الايام .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن أبراهيم
المدير المسؤول: حسن فخر
مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العامانة — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

البيان الصادر عن المؤتمر الاول للتنظيم الموحد لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين - لبنان الاشتراكي يعلن تأسيس :

منظمة العمل الشيوعي في لبنان

عقد التنظيم الموحد لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين — لبنان الاشتراكي مؤتمره التأسيسي في أيار ١٩٧١ ، بعد مضي عام واحد على اعلان الاندماج بين المنظمتين . ولقد ناقش هذا المؤتمر تجربة التنظيمين المندمجين السابقة وتجربة عام من العمل الموحد ، كما ناقش عددا من الوثائق السياسية والتنظيمية وخرج بما يلي :

— تكريس الاندماج . لاحظ المؤتمر ان هذا الاندماج جاء حصيلة التقاء التنظيمين على مواقف مشتركة فموحدة انطلقت من المعركة الوطنية في لبنان والمنطقة واتسعت لتشمل معظم القضايا الرئيسية التي تواجه حركة التحرر الوطني والاجتماعي اللبنانية والعربية والعالمية. ولقد عبر هذا الالتقاء عن نفسه بالنضال المشترك لاسناد حركة المقاومة الفلسطينية ولدفع الحركة الوطنية في لبنان خطوات الى الامام على طريق النضال ضد التحالف الحاكم .

— تبني اسم جديد للتنظيم الموحد هو « منظمة العمل الشيوعي في لبنان » . واعتبر التنظيم ان اسم التنظيم اعلان صريح لما يرمي اليه وتحديد لوضعه المرحلي . فالتنظيم لا يشكل حزبا لان الحزب يفترض صفة تمثيل طبقي فعلي لم تتوفر بعد ، لذا تبنى التنظيم اسم « منظمة » دلالة على وجود علاقات تنظيمية تربط المجموعة المنتظمة . وبما أن الشيوعية ملازمة للماركسية — اللينينية التي يعمل التنظيم على هديها ، وبما أن المجموعة التي حملت الاسم انتهت في بلادنا الى موقع انتهازي يميني افرغ الصفة من محتواها التاريخي ولا سيما من التاكيد على القطيعة بين اللينينية من جهة والاشتراكية — الديمقراطية وتراث الاممية الثانية من جهة اخرى ، وبما أن التزام التنظيم بمصالح الطبقات الثورية من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين يطمح الى أن يندرج في التراث الرائع الذي حمله النضال العمالي ونضال حركات التحرر تحت لواء الشيوعية ، يسترجع التنظيم صفة الشيوعية. وبما أن التنظيم يهدف الى طبع عمله بطابع نضالي واضح الصلة بالشيوعية تاريخا وفكرا ، يشدد اسم التنظيم على « العمل » ، اي على جدية تبني الماركسية — اللينينية . وأخيرا بما أن نضال شعبنا ونضال تنظيمنا في سبيل التحرر والاشتراكية ينضويان في نضال اممي مترابط ، فان اسم التنظيم يحدد موضع التنظيم الجغرافي والتاريخي ، في لبنان ، دون أن يقدمه خصوصية مطلقة .

— اقرار نظام داخلي جديد يضع التنظيم على الطريق الصحيح نحو التبني الكامل للديمقراطية المركزية اللينينية في العلاقات التنظيمية .

— تبني عدد من التوصيات تتعلق بخطة العمل المقبلة والاعداد الحزبي والصلات مع المنظمات العربية الصديقة والحليفة .

— وتوج المؤتمر اعماله باقرار خط سياسي عام نطرح فيما يلي عددا من الموضوعات المستخلصة منه ، على أن يصدر كاملا عما قريب . وفيما يلي نص البيان الصادر عن المؤتمر :

١ مميزات الوضع العالمي

تجتاز الحركات الثورية — العمالية والوطنية — مرحلة جديدة من تاريخها . فقد تتابعت احداث كبيرة ، شكلت انعطافات عميقة في مجرى هذه الحركات : من انشقاق الحركة الشيوعية العالمية الى الصمود الفيتنامي ، ومن ازمة الثورة الامبريالية الى حيوية الحركة العمالية في اوروبا الغربية منذ ١٩٦٨ ، ومن الخط الليبرالي في اوروبا الشرقية الى الثورة الثقافية في الصين ... طرحت هذه الاحداث قضايا جديدة على مجمل القوى الثورية في العالم لم يكن مواجهتها من خلال الخط الذي تشكل طوال ثلث القرن السابق (١٩٢٨ — ١٩٥٦) دليل عمل معظم هذه القوى ، او من خلال نتائجه النظرية والتطبيقية الحالية . وما التعدد الحالي في الاتجاهات الثورية الا علامة من علامات البحث عن خط يستطيع توحيد المحاولات والتجارب المتفرقة والمختلفة ، دون ان يطمس الفروقات او ان يقلب وجهة نظر تتلاءم مع مصالح طرف معين على حساب مصالح الاطراف الشريكة . وقد طالت هذه الاحداث العديد من ركائز ممارسة الحركات الثورية وفكرها ، وفرضت اعادة النظر في قدرتها على توجيه العمل الثوري وقيادته .

الهجمة الامبريالية

١ — منذ أوائل الستينات بدا ان ميزان القوى ، على الصعيد العالمي ، يتحول الى صالح الامبريالية . ففي حصن الرأسمالية نفسها ، في الولايات المتحدة وفي اوروبا الغربية ، استقرت حكومات عملت على مواجهة تبعات النمو الرأسمالي ونتائجه . فاتجهت السياسة الكينيزية الى كسب العناصر « الليبرالية » في المجتمع الامريكي ، وتسخيرها لخدمة رأسمالية منظمة يتزايد وزن الصناعات الثقيلة فيها ، كما اتجهت في الخارج الى التحالف مع فئات حاكمة ، رأسمالية وتكنوقراطية ، الى ارتباطا ظاهريا بالبنى التقليدية المتداعية . وخرج اليمين الايطالي من عزلته فاشترك في الحكم قوى اشتراكية — ديمقراطية ، ذات قواعد عمالية وبورجوازية صغيرة منتقبة ، في ظروف تصنيع متزايد الاتساع . ووضعت الديغولية حدا للصراعات السياسية الداخلية في فرنسا ، وقابلت بتصفية ظاهرة للامبراطورية الاستعمارية مع محاولة الحفاظ قدر المستطاع على قواعد اقتصادية وسياسية وعسكرية لفرنسا ، كما قامت بحماية نسبية للتخلف الصناعي والتقني الذي تشكو منه الرأسمالية الفرنسية . وغطى حكم حزب العمال في انكلترا انتقال الرأسمالية الانكليزية الى مرحلة جديدة من المنافسة العالمية ، تتطلب انضباطا في المطالبة العمالية، في الاجور والاستهلاك ، يسمح لرأس المال بالاستثمار الكثيف والتمركز. واستمرت الرأسمالية الالمانية في نموها ، مستفيدة من التوزيع العالمي للعمل ، ومن اشتراكية — ديمقراطية تخلت نهائيا عن تمثيل مصالح منفصلة ومناقضة لمصالح رأس المال الحاكم .

في هذه البلدان الرئيسية كلها ، كان الشرط لحفظ الامن الرأسمالي اما انخراط الاحزاب العمالية ، الاشتراكية — الديمقراطية ، في النظام السائد ، او تراجع الاحزاب الشيوعية التحريفية عن تمثيل الجهاز السياسي للطبقة العاملة وحلفائها .

تناقضات المجتمعات الانتقالية

٢ — في المجتمعات الانتقالية ، ادت الادارة البيروقراطية الى وضع اقتصادي واجتماعي متراجع يبحث عن متنفس له في اصلاحات ليبرالية . برزت الازمة عندما انتقل الاتحاد السوفياتي من مرحلة ارساء قاعدة اقتصادية ضخمة لا تتنافى مع وجود علاقات اجتماعية قائمة على مركزية وهرمية كاملتين ، الى مرحلة جديدة من تنويع الانتاج تتطلب قيام علاقات تتسع للمبادرة العمالية . لكن مثل هذه العلاقات تهدد امتيازات راسخة في الادارة والحزب ، استطاعت أن تحافظ على مواقعها على حساب مصالح المجتمع الاشتراكي وقيادة الطبقة العاملة . فترددت معدلات نمو الانتاج ، وكانت الزراعة تتخبط في أزمتها المزمنة ، واتخذت قيادة الحزب طابعا قمعيا داخل المجتمع السوفياتي ، وفي علاقاته مع بلدان الكتلة الاشتراكية . فحلت محل القيادات الستالينية المهرمة ، في هنغاريا ورومانيا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا قيادات « ليبرالية » استطاعت اجتذاب فئات عمالية واسعة لتصديها لبعض مشاكل الانتاج الاساسية : مرونة التخطيط ، تجديد التقنية ، توفير المواد الاستهلاكية .. لكنها أخضعت الطبقة العاملة لتحالف فئات بيروقراطية وتكنوقراطية تشكل بورجوازية دولة جديدة .

تجاه المحاولات المحلية للانفكاك من العلاقات الخانقة ، وهي محاولات كانت الامبريالية تشجعها وتدعمها ، تحولت الدولة السوفياتية الى الضمانة الوحيدة لسلامة الكتلة الاشتراكية ولتماسكها . مما استدعى تدخلا مستمرا ، مستترا أو معلنا ، لا يضمن عدم تحوله الى مبرر صراع دولي الا سياسة احترام مناطق النفوذ بين الامبريالية والاتحاد السوفياتي . فجرى غزو تشيكوسلوفاكيا دون أن يؤدي ذلك حتى الى عرقلة مباحثات نزع السلاح بين الطرفين ،

■ الخط الأممي يرتكز الى تلازم مهام القضاء على السيطرة الأمبريالية مع نمو قوى الأشتراكية وتلازم مهام بناء قواعد الأشتراكية مع مهام بناء علاقات الانتاج الأشتراكية

او الى وضع عراقيل في وجه التقارب بين المانيا الغربية ودول الكتلة الاشتراكية .

٣ – لم ينحصر الهجوم الامبريالي في منطقة المركز الرأسمالي ، أو في العلاقات مع الكتلة الاشتراكية ، بل تعداهما الى البلدان التابعة للامبريالية والى حركات التحرر . فبعد التراجع السوفياتي في قضية الصواريخ ، في كوبا عام ١٩٦٢ ، وفي قضية برلين ، وبعد فشل الاتفاق حول اللاوس وبدء اليمين هجومه بدعم أميركي ، توالت الضربات التي وجهتها أحلاف من كبار ملاكي الارض ، والصناعيين المرتبطين برأس المال الاميركي ، وكبار الضباط ، الى الانظمة « الوطنية » . فسقط حكم غولار في البرازيل ، وحكم سوكارنو في اندونيسيا ، وحكم نكروما في غانا ، واستولى ضباط فاشيون على الحكم في اليونان ، وهددت الاستخبارات الاميركية الحكم الناصري في مصر ، ثم تدخلت اسرائيل – بوصفها جيش الاحتياط للامبريالية – لتوجه ضربة قاسية للانظمة العربية « المتقدمة » في حزيران ١٩٦٧ ، قالبة ميزان القوى – ولو ضمن حدود – لصالح القوى الرجعية المحلية المرتبطة بالاستعمار .

وكان وراء تلك الهجمة رفض الامبريالية الاميركية لانظمة رأسمالية تنقل السلطة من ايدي طبقات عاجزة عن الاضطلاع بأول اعباء النمو الرأسمالي في البلدان « المتخلفة » ، الى طبقات أخرى لا بد لها ، لكي ترسي قواعد الرأسمالية ، من التعرض لمصالح كبار الملاك الزراعيين والرأسمالية الكومبرادورية .

ولم تستطع هذه الانظمة أن تدافع عن نفسها في وجه الامبريالية : فهي كانت قد عملت وسعها كي لا تتمثل المشاركة الجماهيرية في مؤسسات صلبة ، مستقلة ، تنقل الطبقات المستغلة الى القيادة السياسية . ولم تكتف الامبريالية ، وحلفاؤها المحليون ، بضم البلدان المعنية الى السوق الامبريالية ضما كاملا ، فعملت على تفكيك المؤسسات الاقتصادية التي كانت تؤمن بعض الاستقلال لجزء من المرافق الوطنية ، عن السوق الامبريالية . واستطاعت الانظمة « الجديدة » ، التي نصبها الاستعمار الجديد ، أن تحكم ، في بعض البلدان ، بواسطة « ديمقراطية » برلمانية ، كما في غانا ومالي . وفي بلدان أخرى استطاع الجيش ان يحجب ظله الاسود بعد أن وجه للحركة الشعبية ضربة قاصمة .

وعرفت حركات التحرر في اميركا اللاتينية تجارب قاسية في كولومبيا ، وفنزويلا ، وبوليفيا .. اكدت استحالة أن تتكرر التجربة الكوبية ، وضرورة أن يعمل كل شعب في اميركا اللاتينية على صياغة الجواب الذي يتلاءم مع ظروف حرب الشعب المحلية . وبذلت الامبريالية جهودا ضخمة كي تحول دون امتداد الثورة الفيتنامية الى شعوب الهند الصينية ، واستطاعت أن تحمي بمئات الالوف من الجنود ، وبآلة حرب لم تعهد من قبل ، حكما متداعيا بلا سند ولا قاعدة . لكنها جهود منيت وتمنى يوميا بهزائم نكراء على يد الشعب المسلح .

ان ما يربط هذه التراجعات جميعها هو الخط العالمي للجناح التحريفي داخل الحركة الشيوعية العالمية . فـ « الديمقراطية المتقدمة » في البلدان الامبريالية ، التي طالما تشدق بها هذا الجناح ، لا تخرج عن كونها رأسمالية متجددة تلعب فيها الدولة دورا متزايدا . و « اشتراكية » المجتمعات الانتقالية باتت مهددة بسلوك طريق العودة للرأسمالية ، خاصة في أوضاع لا زالت تسودها قسمة العمل وعلاقات الانتاج البرجوازية وتحتكر فيها فئة اجتماعية حق التصرف بوسائل الانتاج بمعزل عن أي تدخل أو رقابة للمنتجين المباشرين . أما « الديمقراطية الوطنية » ، التي القت التحريفية بكل ثقلها المادي والمعنوي وراءها وراهنت عليها بكل ما تملك ، فقد تبين أنها ليست سوى تحالف الرأسمالية القديمة ، في المدينة والريف ، مع فئات برجوازية صغيرة تتصرف بمقدرات البلد عن طريق استيلائها على السلطة السياسية ، بدون كسر طوق التبعية الذي يشد بلدانها للسوق الامبريالية وما يستتبع ذلك من علاقات سياسية .

ولادة القوى الثورية الجديدة

٤ – لكن هذه الحقبة شهدت ولادة قوى جديدة استفادت من هزائم الحركة الثورية ، وعملت على تجاوز الصعوبات الهائلة التي نتجت عن هذه الهزائم . فمنذ عام ١٩٦٠ ، والثورة الفيتنامية تشق طريقها في وجه الامبريالية الاميركية ، وتمتد الى كل الهند الصينية ، في حرب شعبية واسعة قوامها الفلاحون بقيادة الطبقة العاملة وأيديولوجيتها ، في جبهة سياسية واسعة تضم كل العناصر الوطنية والمثقفين . واثبتت أن قوة الثورة الاساسية هي في جذورها الشعبية والقومية ، وأن هذه القوة هي حماية الثورة الاولى لا المعاهدات الرسمية ، ولا الاحلاف التي لا تصمد أمام المصالح الضيقة . واستطاعت كوبا أن ترسي قواعد الانتقال الى الاشتراكية في قارة تسيطر عليها الامبريالية . لكن المقاومة المسلحة ، في المدن والارياف ، تهدد هذه السيطرة الامبريالية بصورة مستمرة ، وتحاصر قواعد الحكومات التي أتت بها القوى الرجعية ، بمساعدة الاستعمار ودعمه .

وشكلت الثورة الثقافية في الصين نقدا حادا للنموذج السوفياتي للمجتمعات الانتقالية ، وابرزت الدور الحاسم الذي يلعبه تثوير علاقات الانتاج والايديولوجية في بناء السلطة البروليتارية . كما أبرزت غنى المبادرة الجماهيرية ، ومقدرتها على اطلاق قوى عميقة ومتماسكة .

وعرفت أوروبا الغربية ، منذ ١٩٦٨ ، وبعد ركود نسبي أعقب الحرب العالمية الثانية ، حركة عمالية ناشطة تجاوزت الاضرابات المطلبية المعريضة ، وتصدت لسلطة رأس المال في أماكن العمل ، في المدارس والجامعات ، وفي المؤسسات السياسية . ولقد أبرزت هذه الحركة الصلة المباشرة التي أخذت تربط ، بصورة متزايدة الوضوح ، المطالب المتقدمة للعمال والفنيين والطلاب وصغار الحرفيين ، بالثورة الاشتراكية . ولم تبق الولايات المتحدة الاميركية ، معقل الامبريالية ، بمنأى عن المد الثوري : فاستطاعت حركة السود ، بتضافرها مع حركة رفض الحرب الاميركية في فيتنام ، أن تفجر التناقضات في قلب الامبريالية .

وفي أوروبا الشرقية ، اتجهت الطبقة العاملة في كل التحركات التي تمت واخرها في بولونيا ، الى انشاء لجان تستطيع من خلالها ادارة الانتاج والرقابة عليه .

ان الخط الامي الذي يرتسم من خلال هذه المحاولات يرتكز الى تلازم مهام القضاء على السيطرة الامبريالية ، مع قوى بناء الاشتراكية ، والى تلازم مهام بناء قواعد الاشتراكية ، مع مهام بناء علاقات الانتاج الاشتراكية . ان هذا التلازم هو الذي يجعل من قيادة الطبقة العاملة ، السياسية والايديولوجية والتنظيمية ، المسألة المركزية بين المسائل المطروحة على مختلف فصائل الحركة الثورية العالمية .

٢ في سبيل القيادة العمالية لحركة التحرر العربية

كان حزيران ١٩٦٧ اختبارا حاسما لرأسماليات الدولة العربية . بينما كانت القوى الرجعية العربية قد تخلت منذ زمن طويل عن المشاركة في المعركة الوطنية ، وتحولت الى سند محلي لا يقوى على الحكم الا بارتكازه الى الدعم الامبريالي ، بدت رأسماليات الدولة انظمةمتقدمة تربط بين مهام التحرر الخارجي ، وبين مهام تنمية قوى انتاج داخلية لا يمكن استيفاؤها الا بضرب القواعد المحلية للاستغلال الامبريالي . وقد فتحت هذه الانظمة صفحة جديدة في تاريخ العرب : من المساهمة في تشكيل تيار عالمي مستقل عن السيطرة السياسية الكاملة للامبريالية ، الى انتزاع مرافق وطنية من السيادة الاجنبية ، ومن محاربة بعض الفئات الرأسمالية الاحتكارية في الداخل ، الى تنمية عدد من قوى الانتاج .

هذه المنجزات ، قامت حركة التحرر العربية بها بقيادة فئات بورجوازية صغيرة استولت على السلطة ، وصهرت في ممارسة السلطة عناصر رأسمالية متوسطة (« وطنية ») وعناصر تكنوقراطية . وهي رغم تصديها للملكيات الزراعية الكبيرة وقيامها باصلاحات زراعية ، ضمت بها الى جانبها صغار الفلاحين وقسما من متوسطيهم ، فقد ابقت على قواعد الرأسمالية الريفية . كما أبقت على قطاع واسع نسبيا من صغار التجار والصناعيين، ولم تمس الملكية العقارية .

فشل برجوازيات الدولة في انجاز مهام الثورة الوطنية

١ – لقد لعبت بورجوازية الدولة هذه ، بفئاتها المتعددة المصادر والملتحقة بأوقات متفاوتة في صفوفها ، دورا تقدميا ، طالما تطابق استيلاؤها على السلطة السياسية وتصرفها بالانتاج مع عدد من مهام الثورة الوطنية . فاسترجع « الضباط الاحرار » السويس من الشركة الامبريالية بعد أن حققوا جلاء القوات البريطانية عام ١٩٥٤ ، وقضوا على التنظيمات السياسية التي مثلت كبار الملاكين أو العناصر الفاشية من البورجوازية الصغيرة، كما قضى حكم «البعث» في سوريا على أحزاب « الاقطاع » الكبير الوثيق الصلة بالقوى الاستعمارية في المنطقة. واستولى « البعث » في سوريا على النفط المحلي ، وأمم رأس المال الصناعي وحدد الملكية الزراعية ، قاعدة نفوذ السياسيين الرجعيين ، كما سيطر الحكم الجزائري على استغلال النفط والغاز الوطنيين ، وانتزعه من الاحتكار الفرنسي . وطرد الضباط الليبيون الاميركيين من أرض ليبيا ، وفرضوا على شركات النفط أسعارا أكثر ارتفاعا من الاسعار السابقة ، بينما قلم الضباط السودانيون اظافر التنظيمات الدينية الرجعية.

٢ – لا شك أن هذه الاجراءات كلها كنست الاستعمار الفرنسي والانكليزي من معظم انحاء المشرق العربي وأدت الى خروج هذه البلدان من دائرة السيطرة الاستعمارية المطلقة ، فعقدت تحالفات معادية للاستعمار ، وعرضت مصالحه لضغط متفاوت ، ووجهت ضربة قاسية الى قواعده السياسية المعلنة . لكن هذه الاجراءات أدت ، بالدرجة الاولى ، الى انفراد القوى الجديدة بالسلطة ، والى سيطرة واسعة على المقدرات الاقتصادية وموارد بلدانها ، والى استبعاد القوى السياسية المنازعة لها على الحكم . وكانت القوى الجديدة ، كي تستطيع الاستمرار في السلطة والاحتفاظ بمقدرتها على تمثيل المصالح الملتفة حولها ، مطالبة بتنمية قوى الانتاج وتوسيع قاعدتها ، مما أدى الى صدام مع مصالح استعمارية غالبة ، والى التوجه نحو مصادر مساعدات وتقنية معادية للاستعمار .

٣ – لقد شكل الاستيلاء على مرافق السلطة المختلفة ، وما زال يشكل ، الوجه التقدمي لرأسمالية الدولة . لكنه وجه لا ينفصل عن مجمل الاوضاع التي حملت بورجوازية الدولة الى السلطة . فهذه البورجوازية حلت محل الطبقات القديمة في عملية الاستغلال، فاحتفظت بجوهر علاقات الانتاج السابقة ، واستبعدت الحركة الجماهيرية عن المساهمة المنظمة في أحداث التغييرات ، وقيادتها وفقا لمصالح العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين . فالجماهير لا تدعى ، ولا يتاح لها أن تتحرك الا عندما يمكن تحويل حركتها الى مبايعة للحكم ، أو للفصل في صراعات بين أجنحة

■ ازدياد حدة التناقض بين القوى المتكتلة حول بورجوازيات الدولة العربية وبين قوى المعركة الوطنية في البناء الداخلي وفي مواجهة الاستعمار والتجزئة

الحكم ، في ظروفحادة او في ظروف عاديه . لكن التناقض بين مصالح البورجوازية الجديدة ، ومصالح العمال والفلاحين ، يزداد حدة مع تشكيل التكتل المصلحي الحاكم، وبروز مصالحه خطا لبناء الرأسماليةالداخلية، ومقياسا لحاجاته .

عندها ينفك الحلف الذي كان يربط برجوازية الدولة باجنحة جماهيرية – وهو حلف كانت البورجوازية هي الطرف السائد فيه – فتبحث الفئات المسيطرة عن حلفاء جدد يتمثلون في فلول الطبقات القديمة وفي الفئات التي نمت على هامش القطاع العام . هذا ما حدث في سوريا مع استيلاء حافظ الاسد على الحكم ، وهذا ما يحدث في مصر ، في الصراع الذي ادى الى استبعاد جناح صبري – جمعة .

٤ – اذا كانت بورجوازية الدولة قد اضطلعت بفك الحجر عن النمو الرأسمالي ، بالقضاء على سلطة كبار ملاكي الريف وهيمنتهم ، فان ارتكازها الى بورجوازية المدن الصغيرة ، بفئاتها ، والى متوسطي ملاكي الريف وصغارهم ، يفرض على السلطة تلبية الحاجات الاولية لهذه الفئات التي نمت في كنف العلاقات الامبريالية . فينتج عن ذلك اعطاء الاولوية باستمرار لحاجات الاستهلاك الداخلي او الخارجي على حساب البناء الاولي الاساسي ، كما ينتج عنه تزايد الاختلال في النمو بين قطاعات متخلفة وقطاعات متقدمة مستوردة ، بين أجور كفاف وأجور مرتفعة ، بين تمركز التلبية للحاجات الاجتماعية والادقاع فيها .

اي بدل أن يعمل على بناء انتاج متماسك ومتوازن ، يؤدي فكالحجر عن النمو الرأسمالي الىتضخيمسمات الرأسمالية الهامشية ، ارثالسيطرة الاستعمارية .

لقد فشلت رأسماليات الدولة العربية في انجاز مهام الثورة الوطنية . فان بنيتها الطبقية تحول بينها وبين أن ترسي سيطرتها على بناء كتلة تاريخية ذات تماسك مستقل عن التماسك الذي تولده السلطة وممارستها المباشرة . لذلك فشلت بورجوازيات الدولة في بناء أحزاب جماهيرية ، تستطيع النفاذ الى حياة الجماهير ، لا لتستنفرها في المبايعات المتكررة ، بل لتنمي مبادرتها في الرقابة على الادارة ، في الحيلولة دون التبذير ، في التطوع والانضباط الذاتي . لذلك فشلت في خوض المعركة الوطنية ضد العدو الاسرائيلي ، وفي القضاء على ارث التجزئة الاستعمارية للارض العربية . ففي الحالتين برز الانفصام العميق الذي تولده رأسمالية الدولة في المجتمعات التي تحكمها بين « قيادة » و « جماهير ». في مواجهة العدوان الاسرائيلي انعزلت « طليعة » عسكرية ، محترفة ، هي نتاج البورجوازية السائدة ، عن شعب ترك في « الخطوط الورائية » يتفرج . وفي مواجهة التجزئة الاستعمارية ، قامت دعوات « وحدوية » تقودها أطراف من برجوازية الدولة ، تغار على مصالحها وقواعدها القطرية ، التي لا حياة لها بدونها . فتشتتت الحركة الوحدوية الى حركات قطرية متنافسة كلما استولى فصيل منها على الحكم في أحد الاقطار .

ان عداء رأسماليات الدولة العربية

للكتلة التاريخية التي تقودها مصالح الطبقة العاملة وايديولوجيتها يؤدي الى تفاقم الارث الامبريالي والىخيانة معركة التحرير والوحدة – المعركة التاريخية للجماهير العربية في كل مكان .

حركة المقاومة ونمو القوى الثورية الجديدة

٥ – شكلت منطلقات المقاومة الفلسطينية نقيضا لاوضاع رأسماليات الدولة . ففي وجه العدو الرابض على مفترق الطرق التي تربط بين الوصال العربية ، بنت وحدة المعركة العربية ضد الاستعمار وقواعده منطلقا حيويا. وفي وجه العلاقات البيروقراطية السائدة ، كانت العلاقات الثورية رئة حرب الشعب . وفي وجه استبعاد الجماهير المستغلة عن المعركة « النظامية » ، كانت مشاركة المخيمات تمد المعركة بمقاتليها ودمها . لكن القيادة السياسية للمقاومة ، في ظروف خانقة ، لم تستطع كسر الطوق العربي الذي أحكمته أوضاع رأسماليات الدولة والانظمة العميلة . فلم تحسم في ظرف مبكر مسائل المقاومة الحيوية : العلاقات في الساحة الاردنية ، وحدة الجبهة المقاومة ، العلاقات العربية ، مما فتح الباب عريضا أمام تاثير الانظمة العربية ، وهي التي تسيطر على طرق السلاح ، ومصادر الرجال ، ووسائل الاعلام والاتصال . فلم تحسم المقاومة ، تبعا لذلك ، المسائل الحيوية لبنيتها الداخلية : القيادة السياسية والقيادة العسكرية ، العلاقات التنظيمية والعلاقات الجماهيرية ، تحديد الهوية الايديولوجية .

اتاح تعليق هذه المسائل فرصة واسعة أمام رد القوى العميلة ، وامام محاولاتها المتكررة من أجل القضاء على المقاومة الفلسطينية . كما أن هذا التعليق فوت على المقاومة فرص بناء الدرع الجماهيري ، الفلسطيني والعربي ، في وجه الهجوم العميل ، وتواطؤ رأسماليات الدولة .

خلال السنوات الاربع الماضية كانت المقاومة الفلسطينية بوتقة واسعة صهرت الاف المقاتلين من ابناء شعبنا ، وانضجت تجارب سياسية لا تحصى . أن ما تراكم خلال هذه السنوات الحاسمة من تاريخنا يغذي معركة التحرر العربي ، ويجدد مفاهيمها واطرها وقواها . ولا شك أن تحرير فلسطين هو في قلب هذه المعركة ، ومن محاورها الاساسية .

٦ – ولقد استطاعت حركة الجماهير العربية ان تكتسب استقلالها وتدعمه في عدد من الامكنة ، على رأسها منطقة الخليج العربي . هناك تشهد منطقة ظفار مجابهة شعبية مسلحة صلبة ضد الامبريالية وعملائها المحليين بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل . وسط جو التراجع الذي استردت فيه السعودية كامل عدوانيتها الرجعية المسعورة، ووسط اهمال ، لا بل عداء الانظمة العربية المتقدمة ، يوالي ثوار ظفار انتصاراتهم ، معتمدين الىخلفية مساندة يوفرها الحكمالوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ساعين الى مد لهيب الثورة ضد الامبريالية وعملائها المحليين من سلاطين ومشايخ وأمراء الى سائر اجزاء الخليج حيث يتنامى نفوذ ونضال حركة وطنية ثورية تلعب أبرز دور فيها الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج .

ومهما يكن من أمر ، فالحركة الجماهيرية العربية بعيدة عن الانسياق مع الانظمة المعادية لمصالحها . فالمقاومة الفلسطينية ، على الرغم من كل الضربات ، كانت ولا تزال طليعة الشعب الفلسطيني ، تلف حولها جماهير عربية عريضة . ولم تستكن الجماهير المصرية لعجز الحكم ، فهبت طوال عام ١٩٦٨ ، تطالب بحكم وطني يستطيع أن يقوم باعباء معركة التحرير . وفي السودان ، حزب شيوعي تقوده أكثرية ثورية يرفض الذيلية لخط بناء رأسمالية الدولة في بلده ، ويعمل على قيادة الجماهير السودانية في طريق التحرر الوطني الناجز والاشتراكية . وفي العراق ، بعد فشل محاولة متسرعة لتأسيس بؤرة ثورية مسلحة في أهوار الجنوب قوى – أبرزها الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) – تعيد النظر في تجربة العمل الوطنيوالديمقراطي السابقة ، وتقود نضالا ايديولوجيا صارما ضد التحريفية والانتهازية اليمينية وتعمل على لم شتات الحركة الجماهيرية في وجه حكم البعث الفاشي القائم على تحالف الجيش مع شركات النفط وكبار ملاكي الارض من زعماء العشائر .

وفي المغرب حركة فلاحية ما زالت مشتتة ولكن تواتر انتفاضاتها منذ ١٩٦٨ يدل على حيوية أكيدة ، وتشكل تهديدا للعرش العميل اذا ما التقت مع تنظيمات العمال والطلاب في المدينة .

اذا كانت هذه القوى جميعا في طور التكون، فانها تعتمد على ظاهرة تطبع كل المرحلة القادمة ، وهي ازدياد التناقض بين القوى المتكتلة حول بورجوازية الدولة والانظمة الرجعية وبين القوى التي تستطيع قيادة المعركة الوطنية في البناء الداخلي والعلاقات الاجتماعية ، وفي مواجهة الاستعمار والتجزئة التي خلفها .

ومن هنا الاهمية التاريخيةالحاسمة لبناء التحالف المتين بين حركةالمقاومة الفلسطينية ، بوصفها طليعة شعب مضطهد، من جهة وبينحركةالجماهير العربية بقيادة الطبقة العاملة وايديولوجيتها من جهة ثانية .

٣ ازمة النظام الرأسمالي اللبناني

شروط استمرار النظام اللبناني: عزل البلد عن المنطقة العربية

منذ ١٩٥٨ ، لم يدخل لبنان في صلب الصراعات العربية ، كما دخلها منذ ١٩٦٦ – ١٩٦٧ . فلبنان المحاذي للاحتلال الاسرائيلي ، دفعته المقاومة الفلسطينية الى الوقوف في وجه العدو الذي تدعمه الامبريالية . في هذه المواجهة انكشفت بصورة صارخة خيانة التحالف الحاكم للمعركة الوطنية ، وانفضحت الاسس التي تقوم عليها سيطرة الاقطاع الطائفي والمحلي . فالحكم الحالي يستطيع الاستمرار ، على الاسس الطائفية والمحلية التي يقوم عليها ، ما نجح في عزل الحركة الشعبية عن الاطار العربي . فالرأسمالية اللبنانية تقوم بدور حلقة الوصل المحلية بين الاستغلال الامبريالي والتكتلات الحاكمة في الداخل العربي . وشرط استمرار هذا الدور وازدهاره هو استقرار حكم هذه التكتلات ودويلاتها من ناحية ، واحتفاظ التحالف الحاكم اللبناني بعازل سياسي (طائفي – محلي) يستطيع أن يحول دون أن تتطور الصراعات الطبقية ، من صراعات مطلبية محدودة الى صراعات سياسية تطال مؤسسات الحكم وعلاقاته . لذلك كان الحكم اللبناني متضامنا على الدوام مع القوى العميلة في الجزيرة والخليج والاردن . ولذلك حاول هذا الحكم أن يمنع المعركة الوطنية التي تخوضها المقاومة الفلسطينية من أن تمتد الى أرض لبنان ، وتهز الولاءات التقليدية التي ارسى عليها توازنه ومؤسساته .

لكن المقاومة خرقت الحصار ، بدعم من الجماهير اللبنانية التي استبسلت في نيسان وتشرين الثاني عام ١٩٦٩ ، واقامت قواعد لها على الحدود . منذ أواخر عام ١٩٦٨ وحتى أيار ١٩٧٠ ، لعبت المقاومة دورا كبيرا في كشف تخاذل السلطة وتخليها عن أبسط مهام الدفاع عن الارض اللبنانية في وجه العدو الاسرائيلي . لكن التيار الذي انطلق مع ٢٣ نيسان ١٩٦٩ لم يقو على التحول الى قوة فعالة ومستمرة ، تستطيع بتنظيمها ، وتجانس مواقف قواها ، أن توسع أفق المعركة لتشمل المطالب الوطنية والديمقراطية للجماهير . فلم يلبث التيار أن انحسر ، وانزوى في تحالفات مع اقطاب الاقطاع السياسي أو مع قبضايات الاحياء ، وتشتت في التنظيمات السياسية المتعددة تعدد رأسماليات الدولة في المنطقة العربية . لكن ما اتضح هو أن الاوضاع اللبنانية «الخاصة»، في زعم الانعزاليين ، لم تنجح في قطع الصلة بين حركة التحرر العربية وبين تيار جماهيري لبناني يستطيع أن يكسر ، ولو لحين ، اطر سيطرة الزعامات الطائفية – المحلية ، ويلتقي بحركة التحرر العربية هذه .

■ المؤسّسات السياسيّة اللبنانية عاجزة عن الاستجابة للحاجات الناتجة عن تطور الرأسمالية التجارية والمصرفيّة

■ شرط استمرار النظام اللبناني : عزل لبنان عن المنطقة العربيّة

■ الانتهازيّة اليمينية تشلّ معارك الطبقة العاملة والقوى الوطنية والديمقراطية الأخرى

تفاقم الارتباط بالسوق الامبريالية

ومنذ ١٩٦٦ – ١٩٦٧ ، دخلت الرأسمالية التجارية والمصرفية في مرحلة ركود لم تنجح اجراءات الدولة في انهائها . فقد ادى التحاق الرأسمالية اللبنانية بالسوق الامبريالية الى تكون بنى اقتصادية واجتماعية وسياسية اخذت تتناقض مع الحاجات التي ولدها نمو هذه الرأسمالية نفسها . لا شك أنه نتج عن تدفق الاموال العربية على لبنان ، وعن تنشيط دور الوسيط بين الرأسمالية الغربية وبين منابع الطاقة ، نمو بورجوازية صغيرة ومتوسطة وواسعة . لكن هذا النمو نتج عن تضخم المرافق ذات الصلة بدور حلقة الوصل المحلية : التجارة، المصارف ، بعض الصناعات .. والرأسمالية المحلية عندما استنفدت امكانات الربح السريع في المرافق المعنية ، اخذت تتجه أكثر فاكثر نحو السوق الامبريالية . وقد أدى التحاق الجهاز المصرفي بالسوق المالية الخارجية الى امتصاص حصة ضخمة من ودائع المصارف العاملة في لبنان . كما أدى الدفاع عن أرباح المضاربين في السوق المالية الاوروبية الى التضييق على التسليف الصناعي، وحتى التجاري .

نتج عن التحاق المرافق المسيطرة في الاقتصاد اللبناني بالسوق الامبريالية أن انحصر النمو الداخلي في المجالات التي تخدم هذا الالتحاق، كما أنه تم وفق حاجات هذا الالتحاق . بعد أن استكملت الرأسمالية اللبنانية الاطارات التي تسمح لها بالقيام بدورها ، بدا قصور تطورها عن استيعاب المطلبات المتزايدة التي ولدتها . فالرأسمالية التجارية والمصرفية لا تتيح للصناعة الا مجالا ضيقا لا يعتدي على المجال الذي يحتله التجار ، ولا ينافس حاجات المضاربين على العملات الاجنبية . وهي لا تتيح للزراعة الا المجال الذي تستطيع أن تسخره ، أو ما لا يتنافى مع سيطرة الاقطاع الطائفي – المحلي . لهذه الاسباب انفجرت أزمة الغلاء ، وهي في الواقع أزمة سيطرة الاسعار الخارجية المرتفعة على سوق بلد متخلف ، يفاقمها سيطرة الاحتكارات التجارية على هذه السوق ، وحماية الانتاج الصغير العاجز عن انتاج سلع متناقصة الكلفة . وانفجرت أزمة سوق العمل ، أي أزمة انتاج مفكك ، لا توازن داخليا يسوقه ، تدفع المنطقة العربية قسما هاما من اكلاف اعداد يده العاملة ، بينما تضيق الحدود السياسية باستيعاب نتائجه .

ازاء هذه الظواهر المستجدة دخلت العلاقات السياسية والاجتماعية في أزمة ما زالت في مراحلها الاولى . فمن ناحية اخذ يبرز عجز المؤسسات السياسية عن الاستجابة للحاجات الملحة الناتجة عن تطور الرأسمالية المصرفية والتجارية ، المسيطرة على الاقتصاد اللبناني . ومن ناحية اخرى اخذت قاعدة هذه المؤسسات تضيق ،فاخذت تفقد سيطرتها الكاملة على الفئات البورجوازية الصغيرة التي كانت في كنفها .

ان هذه الازمة هي التي تفسر نشاط الحركة المطلبية التي بدات مع أواخر عام ١٩٧٠ واشتدت مع معركة الضمان الصحي ، وما زالت مستمرة حتى اليوم . كما أنها تفسر حدة المعركة الطلابية ، بشقيها الثانوي والجامعي . مقابل هذه الحركة ، أخذت الفئات ذات المصالح المرتهنة بالوضع الراهن تتكتل في تحالف عريض ضد مطالب الطبقة العاملة والعمال الزراعيين وفئات من البورجوازية الصغيرة : فترفض استيراد الدولة للدواء ، وترفض الغاء سنتي الكفاءة في الحقوق ، وترفض شمول قانون العمل للعمال الزراعيين ، وترفض الحد من الصرف الكيفي ..

الازمة السياسية والقيادات الجديدة

اذا كانت القيادة السياسية للتحالف الحاكم تتعثر لتشتت الكتل البرلمانية ، وفي عجز الاسس البرلمانية عن انتاج قيادة وطنية ، فان الحركة الوطنية الديمقراطية تتعثر لافتقادها لقيادة سياسية تدخل التحركات المطلبية في صراع مع المؤسسات السائدة ، وتعمل على انضاج أزمتها . كما أنها تشكو من البنى التنظيمية التي لا تستطيع الصمود في وجه ضغوط الطاقم الحاكم ومصالحه ، ولا تتيح للجماهير أن تسيطر على مجرى المعركة . وتلعب تحالفات التيار الانتهازي اليميني في الحركة الوطنية الديمقراطية ، مع أقطاب من السلطة والنقابات ، واخضاعه مصالح الجماهير لهذه التحالفات ، دورا لا يهمل في اضعاف هذه الحركة وحرفها عن الوجهة التي تؤمن تماسكها واتساعها .

بينما تتكون قوى يعجز النظام اللبناني الحالي عن استيعابها ،يبحث بعضها عن الحل في أوهام ليبرالية أو شبه فاشية او اصلاحية انتهازية، تعاني الرأسمالية اللبنانية أزمة حكم سياسي وازمة ركود اقتصادي . وفي اصل تكون هذه القوى وانفجار الازمة بدء استنفاذ الالتحاق بالامبريالية لطاقات النظام . ولما كان الدور اللبناني غير منفصل عن أوضاع الداخل العربي ، فان نهوض الحركة الوطنية في لبنان ملازم – على تفاوت اكيد في الوتيرة والشكل – لنهوض الحركة الثورية العربية .

٤ ضدّ الانتهازية اليمينية

منذ منتصف الستينات ، نمت على هامش « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات التقدمية والوطنية » مجموعات يسارية متعددة ، تحدرت نواها من الاحزاب القومية ومن الحزب « الشيوعي » اللبناني . كانت هذه المجموعات عرضا لبنانيا من أعراض أزمة التيار الناصري والحركة الشيوعية العالمية ، كما كانت استجابة محدودة لبدء أزمة الرأسمالية المصرفية والتجارية في أوساط البورجوازية الصغيرة الدنيا ، وصغار المثقفين . في ظروف ركود مطلبي نسبي ، وفي ظروف حركة وطنية مترددة – حتى ١٩٦٧ – كانت مواقف الجبهة ، ولا سيما طرفها الانتهازي اليميني تمد هذه المجموعات بمادة نقدها وردود فعلها السياسية . فقد انغمست الجبهة في سياسة تعاون وثيق مع العناصر الشهابية في الحكم . وحملها تعاونها على السكوت على أزمة بضخامة أزمة « انترا » ، فالغت مؤتمرا شعبيا كان مزمعا عقده في تلك الاونة . وتخلت عن أبسط تبعات الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة ، فاتهمت اضراب عمال ومستخدمي الكهرباء صيف ١٩٦٦ ، بالاستفزاز ، لوجود كمال جنبلاط في الحكم .. وادى الانحراف بهذه القوى الى الجمود التام تجاه مبادرات الحكم في حزيران ١٩٦٧ . وتهافت التحالف عشية انتخابات ربيع ١٩٦٨ ، لخوف الطرف الغالب ، كمال جنبلاط ، تجاه جماهيره الانتخابية من شبهة التحالف مع «الشيوعيين» ومنذ ١٩٦٧ ، يقف هذا الفريق من المعركة الوطنية موقفا مترددا ، يقيده الموقف السوفياتي وموقف رأسماليات الدولة من قرار مجلس الامن ، ومن المقاومة الفلسطينية .

اذا كانت التحالفات هي الجانب الذي كشفت فيه الانتهازية اليمينية عن انسلاخها عن مصالح الجماهير ، وعنتأكيد قيادة الطبقة العاملة للمرحلة الديمقراطية الوطنية، فان هذا الجانب ما كان الا حصيلة تخليات أيديولوجية وطبقية . وقد تحول الحزب « الشيوعي » ، نتيجة هذه التخليات ، الى حزب مصالح فئات من البورجوازية الصغيرة والمثقفين ، المنخرطة في أطراف النظام ، والتي ورثت عناصر من العمال والمستخدمين يغلب عليها الانتاج الصغير والوظيفة . هذه الكتلة من العناصر التي تصلها بالمصالح المسيطرة أكثر من صلة ، تجمعها ايديولوجية « شعبية » هي خليط من ايديولوجيات متعددة : التكنوقراطية ، التي رمت بالحزب في أحضان الشهابية ، وارث الاممية الثالثة المعادي للامبريالية الذي يكتل عناصر وطنية ، و « الاقتصادية العمالية » التي يحملها الحزب من طفولته العمالية ، والتي شابها منذ البدء تعاطف مع المساومة اللبنانية التقليدية (الاحتماء بالشخصيات « الوطنية » المشرعية ...)

ان النهج السياسي الذي طبع « جبهة الاحزاب .. » ، أخذ يشكل ، منذ احتدام المعركة الوطنية العربية ، وهزيمة رأسماليات الدولة ، وركود الرأسمالية اللبنانية وأزمتها، نكوصا خطيرا عن المهام الناتجة عن هذه الظواهر ، وانتهازية يمينية تشل الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية الوطنية الاخرى . ويزيد هذه الاعراض حدة التحاق ذيلي بالتحريفية المتداعية .

أن المجموعات التي رفضت هذا الخط الانتهازي استطاعت أن تكسب خلال السنوات الماضية خبرة سياسية ونضالية تؤهلها للقيام بالاعباء التي يرتبها عليها اتخاذ الحركة الوطنية الديمقراطية لوجهة النضوج والاتساع الحالية . وهي قد ساهمت في بناء هذه الوجهة ، ان في المعركة الوطنية أو في المعركة المطلبية . واتساع مساهمتها كفيل بتعميم الخط الذي تدافع عنه ، وحمله الى أوسع الجماهير الديمقراطية والوطنية .

ان هذه المساهمة لم تتم الا نتيجة نقد صارم للعلاقات التنظيمية الموروثة من مجموعتي « لبنان الاشتراكي » و « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » . فقد اتسمت هذه العلاقات ، فيما مضى ، بخلقية مفرقة افرغت المراتب التنظيمية من كل محتوى او دور ، وادت ، في نهاية المطاف ، الى نسف دور التنظيم كهيئة مبادرة ، مستقلة (ولو في حدود) . فانزلق التنظيم المتولد عن المجموعتين ، في الموقف الذي فرضته صراعات الحكم . فاغفل الدور اليومي للطبقة العاملة ولصغار الفلاحين . وحصر نشاطه في العمل الدعاوي ، في أوساط البورجوازية الصغيرة المثقفة . لكن الدروس المستخلصة من المساهمة في الحركة الوطنية، ومن نهضة الحركة المطلبية الاخيرة ، وضعت التنظيم في الطريق الذي يمكنه من توسيع مساهمته في دفع الحركة الوطنية الديمقراطية الى الامام ، ومن ارساء قيادة خط الطبقة العاملة لها . وقد قام المؤتمر الاول ، الذي انعقد في ربيع ١٩٧١ ، بتحديد هذه الدروس بعد نقاش عريض في كل المنظمة ، وعلى رأس هذه الدروس ضرورة تكوين المناضلين الشيوعيين الصلبين ، عبر الممارسة النضالية العملية والتربية والايديولوجية المكثفة ، وتمتين الصلة اليومية بالطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين والتعلم منها ومن تجاربها .

اذا كانت العلاقات التي ترتسم تشق للقوى الثورية في العالم طريقا اكيدة ، فان سلوكها ليس تطبيقا محليا لمبادىء عامة وحسب ، فلقد علمنا قادة الحركة الثورية أن الشعاب الصغيرة هي ايضا ابداع الجماهير في عملها الدائب والعنيد والمتعدد الاوجه .

– البقية على الصفحة ١١ –

بقلم حسن فخر

عندما يفضح اقطاب الطبقة الحاكمة بعضهم بعضاً.. فصدقوهم

■ **ما أروع أهل النظام وأقطابه عندما يكشفون فضائح بعضهم بعضا ويتبادلون الاتهامات والشتائم من العيار الثقيل كما هو حاصل الان ..**

وكم هو رائع أن تكون حفلة تبادل الشتائم والاتهامات دائرة فيما بين أقطاب من عيار صائب سلام ورشيد كرامي وفؤاد شهاب .. جميع هؤلاء تسلم أكبر المسؤوليات في هذا النظام الطبقي الاستثماري – وبعضهم لا يزال في كرسيه – وباع واشترى في سوق الحكم أو مغارة علي بابا .

اتهامات وفضائح مذهلة داخل البيت الواحد – أو مغارة النظام الواحد – يتراشق بها أقطاب يعرفون بعضهم بعضا جيدا جدا ..

كل واحد منهم يملك جرأة مدهشة في كشف فضائح الاخر وارتكاباته وفساده وسرقاته ، و « الاخر » بدوره يرد الكيل كيلين فلا يترك على خصمه حتى ورقة التوت .. وتكون النتيجة هذه اللوحة الواقعية التي تصور هذا النظام المتهافت أصدق تصوير .

انه صراع داخل النظام في مرحلة اعادة تظبيط التوازنات بين القوى السياسية التقليدية اقتضته ظروف انتقال الحكم من فريق الى اخر .. ومن حسنات هذه المعركة الكلامية الحادة بين المتنافسين على التهام « الجبنة » انها تسهم في تعرية الطبقة الحاكمة وكشف المزيد من الحقائق عن استغلالها البشع لجماهير الشعب الكادحة ونهبها لنتاج عملها وتسلطها على مقدراتها وقمعها لحرياتها .

هذا هو النظام الذي يدافع عنه القيمون عليه ويصورونه نموذجا للديمقراطية ، وأي نموذج ! ان كل تهمة من التهم الخطيرة المتبادلة ، وهي تتراوح ما بين نهب الاموال العامة والفساد والجرائم المختلفة والعمالة للاجنبي ولشركات النفط ، تكفي لارسال صاحبها الى السجن وانزال أقسى العقوبة به .. ولكن للمعركة الكلامية الدائرة حدودا لا تتعداها حتى لا تمس المصالح الاساسية لاهل النظام الواحد . فاهل المغارة يتصارعون على اقتسام الاسلاب ولكنهم جميعا متفقون على متابعة نهب الشعب وافقاره وكبت حرياته .

والجماهير الشعبية بطلائعها الواعية تعرف أن مكانها خارج حلبة هذا الصراع الذي يسعى كل فريق بمختلف أساليب الخداع والتضليل الى استدراجها اليه وحملها على مساندته ضد الفريق الاخر . فكلما ارتفعت حمى الصراع داخل الطبقة الحاكمة كان ذلك في مصلحة نضال جماهير الشعب من أجل تبديل هذا النظام الطبقي الاستثماري تبديلا جذريا .

في هذا الصراع داخل مغارة الطبقة الحاكمة لا يوجد قضية حق وباطل .. فالجميع من معدن واحد ومتساوون في المزايا والخصال .. والموقف الوحيد المعقول تجاه معركة تبادل الاتهامات والفضائح هو أن نصدق ما يسوقه كل فريق بحق الاخر ونرجو منه المزيد !.

زيارة ليبكوفسكي : واشتداد التناقضات بين مصالح الدول الكبرى

■ **في خضم النشاط المتزايد الذي تقوم به الدوائر الاميركية لتحقيق مزيد من التغلغل في مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في لبنان تحركت الدبلوماسية الفرنسية للقيام بحملة مضادة ترمي الى المحافظة على مصالح فرنسا ونفوذها في وجه المد الاميركي .**

وفي هذا الضوء عقد مؤخرا في بيروت مؤتمر السفراء الفرنسيين في منطقة الشرق الاوسط برئاسة وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية ليبكوفسكي . وقد قام الوزير الفرنسي في ذات الوقت بنشاط واسع حيث عقد مباحثات مستفيضة مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب ، كما عقد مؤتمرا صحفيا أدلى خلاله بتصريحات مدروسة تستهدف المساعدة على الحفاظ على مصالح بلاده ونفوذها في وجه الهجمة الاميركية الرامية الى اضعاف هذا النفوذ والحلول مكانه .

والمعروف أن فرنسا التي تعتبر نفسها صاحبة نفوذ « تقليدي » في لبنان تشكو منذ سنوات من الحملة الاميركية المستمرة من أجل الاستيلاء على المصالح الاقتصادية الكثيرة التي يملكها الرأسمال الفرنسي في لبنان ، وبالتالي اضعاف النفوذ الفرنسي في كافة صوره . وقد توصلت أميركا الى نتائج ايجابية في هذا المجال مستفيدة من نمو نفوذها داخل مختلف قطاعات الحكم اللبناني وتحول جانب كبير من ممثلي الطبقة البورجوازية الحاكمة من مواقع الولاء لفرنسا الى مواقع الولاء لاميركا الذي يؤمن لهذه الطبقة ، التي تحكمها مصالحها الخاصة ، منافع أكبر بالنظر لقوة الاقتصاد الاميركي والفوائد الضخمة التي تجنيها عن طريق تعاملها مع الشركات والمؤسسات الاميركية .

وبالطبع حرص الوزير الفرنسي في مباحثاته وتصريحاته الكثيرة على الاستفادة من الموقف الفرنسي المتميز نسبيا عن الموقف الاميركي المنحاز كليا لاسرائيل في أزمة الشرق الاوسط . ولم ينس ليبكوفسكي أيضا أن يتحدث عن « حماية » فرنسا للبنان وأن يعلن بأن بلاده « لن تقف مكتوفة الايدي اذا تعرض لبنان لاي تهديد أو أي مساس بسلامته » ، وهي العبارة التي قالها يوما الجنرال ديغول ولا تزال الدبلوماسية الفرنسية تستثمرها حتى الان .

ان زيارة الوزير الفرنسي للبنان ومباحثاته مع المسؤولين فيه قد جرت في اطار احتدام التناقضات فيما بين الدول الغربية الكبرى وسعيها لتعزيز نفوذها وتوطيد مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية في لبنان ومنطقة الشرق الاوسط برمتها .

ومن المفيد التذكير هنا بان الدوائر الفرنسية لم تكن مرتاحة الى فوز السيد فرنجية برئاسة الجمهورية ولا يزال الناس يذكرون قصة ابعاد مدير شركة النفط الفرنسية دوسير بواسطة الامن العام بسبب مواقفه العلنية في انتقاد رئيس الدولة في الاندية السياسية . والمعروف أن دوسير هذا كان في الواقع يمارس نشاطا سياسيا يتعدى كثيرا مهمات منصبه كمدير لشركة النفط الفرنسية . ويقول بعض المطلعين بانه كان يمثل وجه الدبلوماسية الفرنسية السرية في لبنان .

وكانت العلاقات بين لبنان وفرنسا قد سادها بعض التوتر في مطلع هذا العهد وخصوصا بعد اثارة قضايا الفضائح التي تناولت في البداية ثلاث صفقات ضخمة مع المؤسسات الفرنسية هي الكابل البحري بين بيروت ومرسيليا وراديو أوريان واشغال توسيع مطار بيروت .

ويبدو أن الزيارة قد أسفرت عن اعادة تركيز العلاقات مع فرنسا على أساس الاعتراف بمصالحها ونفوذها ضمن خريطة توزيع نفوذ الدول الامبريالية . وفي هذا الاطار وافق رئيس الحكومة صائب على تلزيم شركة « أومنيوم » الفرنسية أشغال تنفيذ معمل تحويل النفايات في بيروت بمبلغ ١٥ مليون ليرة . ولكن هذا التلزيم بالتراضي أثار ضجة كبرى في أوساط الشركات صاحبة العروض الاخرى وكذلك في أوساط القوى السياسية التقليدية . وقد وجه كرامي في هذا الصدد اتهامات صريحة الى سلام تشير الى روائح متصاعدة من هذه الصفقة .

أي نظام هذا الذي يفرض ٢٤ شركة للاحتيال والابتزاز

■ **اخر ما افرزه هذا النظام المفلس من « منجزات » تأسيس ٢٤ شركة ينحصر عملها فقط بالاحتيال على المواطنين وابتزاز أموالهم ..**

هذه الشركات تدير العابا احتيالية مكشوفة يقع فريستها البسطاء والسذج مخدوعين بوسائلها البارعة في الخداع ، وهي تعتمد على أسلوب ابتزاز المواطن ودفعه بالتالي الى ابتزاز معارفه وأصدقائه . وتكون الشركة المحتالة في جميع الحالات الرابح الوحيد ، بينما يكون الجمهور المخدوع الخاسر الاكيد ..

وقبل فترة كانت صفحات الصحف ملأى بالاعلانات الاغرائية الصادرة عن هذه الشركات الاحتيالية داعية الناس الى الاشتراك في العابها اللصوصية ومؤملتهم بالربح السريع الهابط من السماء .

وقد انخدع عشرات الالوف ، ولا سيما من موظفي دوائر الدولة والشركات ، بهذه الالعاب الاحتيالية ولكنهم اكتشفوا فيما بعد بانهم مسخرين في خدمة هذه الشركات التي تحتال عليهم من جهة ، وتدفعهم الى الاحتيال على الاخرين لحسابها من جهة اخرى .

وقدرت الاموال التي سحبتها احدى هذه الشركات في البداية وتدعى شركة « كوها سيستيم » باكثر من نصف مليون ليرة خلال شهور قليلة .

وبعد فوات الاوان ، وبعد أن وقع من وقع ضحية الاحتيال والابتزاز ، تحركت الدولة لمنع هذه الشركات التي كانت في الواقع قد وصلت الى اغراضها في ابتزاز اكبر كمية ممكنة من المال ثم التوقف والاختفاء بالضرورة بحكم انفضاح عملها ..

على أن المثير للاهتمام والدهشة هو هذا العدد الضخم من هذه الشركات الذي تأسس خلال شهور قليلة والاسماء الغريبة التي تحملها كما يتبين من جدول اسمائها الذي أحيل الى النيابة العامة للتحقيق مع اصحابها ، وهذه بعض النماذج : « رانا سيستيم » و « أبولو سيستيم » و « صاروخ الارز » و « المال لكل مواطن » و « دولاب الليرات » و « كوها سيستيم » و « نيو كوها سيستيم » و « ناولني سيستيم » ، الخ ..

وهكذا ، لم يكف ما تتعرض له الطبقة الشعبية الكادحة من استثمار رأس المال لجهدها في مختلف المجالات ، وما تتحمله من ثقل كابوس ارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة، حتى تواجه هذه الموجة الاحتيالية الصارخة التي تجد أرضا خصبة لها في ظل النظام القائم .



العقد الجماعي في مرفأ بيروت

حدود المواقع التي تدافع عنها النقابات الأنتهازيّة

منذ اسابيع والمفاوضات بين نقابة عمال التداول في مرفأ بيروت وشركة ادارة واستثمار المرفأ المذكور تدور حول عقد جماعي يلزم الطرفين : الشركة من ناحية ، والنقابة ومعهما جميع عمال التداول في مرفأ بيروت من ناحية ثانية ، بعد أن مضت سنتان على العقد المعمول به حاليا .

واصحاب العمل يجدون في العقود الجماعية فرصتهم الكبرى للحفاظ على سيطرة مستقرة ومضمونة لظروف العمل في مؤسساتهم . فهم عن طريق هذه العقود يلزمون العمال قانونيا بوضع معين من شروط العمل وتنظيمه ... على مدى سنتين . خلال هذه المدة يحق لكل طرف مقاضاة الطرف الاخر الذي يخل باحكام العقد المتفق عليه او باحد بنوده .. هـذا بالاضافة الى كون اي نزاع يقع بين النقابة والشركة هو نزاع جماعي ، وخاضع بالتالي للوساطة والتحكيم حيث يعتبر امرا غير شرعي توقف العمال عن العمل خلال الوساطة او التحكيم او بعد اي منهما كاحتجاج او لفرض موقف مخالف ..

وتجهد النقابات كذلك من خلال هذه العقود تامين الحد الاقصى من المكتسبات الثابتة التي يعترف لها بها اصحاب العمل و « يحميهـا » القانون .

وواضح ان الاتفاق ياتي نتيجة وضع كـل كل من الطرفين وتوازن مركزي القوة اللذين يحتل كل منهما احدهما .

في هذا الاتجاه تتم المفاوضات الحالية حول عقد العمل الجماعي في المرفأ .

ويلاحظ اولا ان النقابة تتقدم بمشروع عقد جماعي جديد دون ان تعود الـى القـاعـدة العمالية . فلم تعقد جمعيات عموميـة او اجتماعات فرعية موسعة يشارك فيها العمال ويعطون اراءهم حول العقد الجديد ، بحيث ياتي المشروع في النهاية مشروعا اقره العمال انفسهم وشاركوا في وضع خطوطه ويعرفـون بوضوح نقاط الخلاف التي تدور حولهـا المفاوضات مع ممثلي الشركة ، فيكونون بالتالي معبأين لاتخاذ اي موقف يستلزمه سيـر المفاوضات ويتطلبه وضع العلاقة بين النقابة والشركة ، ان تجاوز النقابة لهذا الامر يكرس الانفصال القائم بين هيئة نقابية تدعي تمثيل مصالح العمال ، وبين قاعدة عمالية تبـدو مشاركتها وتعبئتها في جميع القضايا المتعلقة بها في طليعة هذه المصالح ، هذه المشاركـة والتعبئة اللتان بدونهما ، يبدو اي مكسب عمالي بعيد المنال ، وغير مضمون الفعالية المتوخاة منه .

هكذا ، ولغياب مشاركة القواعـد العمالية في تحديد مشروع العقد الجماعي في المرفأ ، جاء هذا المشروع الذي تقدمت بـه النقابة يحمل الكثير من الثغرات التي لا بد من الاشارة الى اهمها .

● اذا تخلينا عن المكتسبات الصغيرة التي تحاول النقابة أن تحرزها في مفاوضاتها مـع أرباب العمل وذلك بادخالها بعض التحسينات على العقد السابق لمصالح العمال ، اذا وضعنا جانبا هذه « التحسينات » وجدنا ان شيئـا اساسيا لم يتغير في العقد السابق . هـذا لا يعني أن هذه « التحسينات » هي غيـر هامة . فمسالة تخفيض مدة العمل التي فوقها يعتبر العامل مثبتا شهريا وتحتها يعتبـر مثبتا يوميا من ثلاث سنوات الى سنة واحدة ، كما مسالة تقليص مدة تاخير الزيادة الدورية بناء للعلامات التي يعطيها رئيس الفرع عـن عماله الى الثلث ، كما زيادة ايام الاجازات (من يومين الى ثلاثة في حال الزواج ومـن ثلاثة ايام الى اسبوع بمناسبة الوفاة ..) وغير ذلك مما يدخل في هذا السياق ... تعتبر جميعها مكاسب لمصلحة العمال بالنسبـة للعقد القديم . انما هذه المكاسب هي مكاسب بسيطة وجزئية ولا تتناول ابدا القضايـا الاساسية في وضع عمال المرفأ .

فانطلاقا من طرح مسالة التثبيت بالنسبـة لعمال التداول في مرفأ بيروت كان بامكان النقابة ان تقدم حلا جذريا يتفق ومصالح جملة عمال التداول . فالمشروع الذي تقدمت به النقابة يبقى على ما ينص عليه القديم من اعتبار أن العمال الذين يخضعون لاحكام العقد هم « جميع عمال التداول المثبتين والداخلين ضمـن الملاك (المادة ٢) ذلك يعني اقصاء العمال الذين يسميهم العقد « المرضيين » اي المياومين غير المثبتين . وهذه المسالة متعلقة مباشرة بمسالة التعيين (المادة ٩) حيث ينص العقد القديم كما المشروع الجديد على انه يتم تعيين عمـال التداول من اولئك العرضيين « حسب الكفاءة والاقدمية » مع مراعاة الافضلية لابناء وعمال تداول متوفين او « مسرحين لبلوغهم السـن القانونية » ... ولكن الادعاء بالكفاءة ادعـاء فارغ . اذ أن العمال المرضيين جميعهـم يتمتعون بكفاءات متساوية تقريبا . ذلك ان نمط العمل الذي يقوم به عمال التداول لا يتطلب في اغلبه (اي خارج الفئة الضئيلـة من النجارين والسواقين) اي تحضير مهنـي مسبق ، كما أن ممارسة هذا العمل لا تؤدي الى تقدم بارز في « تخصص » وما شابهه ...

من هنا كان على النقابة ان تتقدم بطرح جذري للموضوع بان ينص العقد على اعتبار كل عامل تداول قضى في العمل مدة تتجاوز الستة اشهر عاملا مثبتا شهريا . هذا يعني انه لا يعود هناك عمال عرضيون (بـل متمرنون ...) او عمال مثبتون مياومون .وذلك يؤدي الى الغاء تلك الفوارق التي تصطنعها الشركة بين العمال بدون اي اساس ، وما يتبع ذلك من اختلاف في الاجور (المادة ٢٧) وتجزئة لمصالح عمال التداول المشتركة .

كما أن النقابة حين تتعرض لمسالة العلامات التي « يتفق عليها بين رئيس العامل المباشر ورئيس فرعه وتبنى على أساس العناصـر التالية :

أ ـ اتقان العامل لعمله .

ب ـ ضميره المهني .

ج ـ سلوكه اثناء العمل ، هذه العلامات التي هي اشبه بعلامات السلوك المدرسية ، والتي تتيح للمسؤولين المباشرين عن العمال تسلطا على هؤلاء بما تؤدي اليه في حال مجيء معدلها منخفضا من تاخير في الزيادة الدورية للاجور .. ان هذه العلامات اذ تتعرض لها النقابة لا تخرج هذه في التحسينات التـي تدخلها عليها عن الاطار الذي يفرضه وجودها بحد ذاته من اساءة للعمال وظروف عملهم. انها تخفف هذه الاساءة ولكنها لا تلغيها . ان العمال لو شاركوا في صياغة هذا المشروع لكانوا اصروا على وجوب الغاء العلامـات اصلا لما تستتبعه من تعسف الرؤساء بهم ، ولاكدوا على ضرورة جعل الزيادة الدوريـة للاجور تاتي في فترات غير متباعدة بدون اي تاخير وباستقلال عن اي ارتباطات مهما كان نوعها .

هكذا كان على النقابة في مجمل المسائل التي يثيرها العقد ان تطرح القضايا دوما بالنسبة للمصالح الاساسية لاوسع القواعد العمالية . ولكنها لم تقم بذلك لانها امتنعت عـن أن تلعب الدور الاساسي المفروض ان تقوم بـه من حيث انها هيئة منتدبة عن العمال تتكلـم باسمهم وترفع مطالبهم كما يروها هم متوافقة مع مصالحهم وان انتدابهم لها لا يعني انقطاعا بينها وبينهم بحيث تعتبر نفسها تنوب عنهـم فتبعدهم عن اي مشاركة في التقرير والتنفيـذ والمحاسبة ...

● ولكن النقابة لم تقم فقط بمعالجـة القضايا العمالية من زاوية تحسينية فقط ، بل انها امتنعت من خلال المشروع الـذي قدمته ، كما كان حالها في العقد القديم ، امتنعت عن أن تلعب الدور الذي يؤهلها لـه وضعها من حيث هي طرف في عقد ثنائي عليها أن تحتفظ في هذا العقد بالمواقع التي تتيح لها الاشراف الفعلي على دقة تنفيذه وصحته . فكانت بامتناعها هذا تقدم تنازلات كبيـرة للشركة التي احتكرت لنفسها في أماكن عـدة في العقد حرية التصرف المطلقة في التقريـر والتنفيذ دون اي رقابة .

فالرؤساء يتخذون بحق العمال « العقوبات المؤدية الى نتائجها الحالية » وذلك « في حال ارتكاب خطأ هام او عندما تبقى التنبيهات والانذارات دون نتيجة » من قبل هؤلاء العمال . ولكـن هؤلاء الرؤساء يقدمون « مكافآت » اخلاقيـة للعمال بان « يشيروا رسميا الى اعمـال التضحية والشجاعة » التي يقوم بها هـؤلاء (المادة ١١) . والمشروع خال من اي رقابة عمالية على تصرف الرؤساء واستبدادهم دون رقيب بالعمال . وهنا تترك النقابة للرؤساء ان يشطوا في تسلطهم دون رقيب ، بدل ان تفرض الا تتم اي عقوبة بالعمال دون موافقتها .وهذه المسالة ذات علاقة بالمجلس التاديبي حيـث تتمثل الشركة بثلثي الاعضاء وتحتكر الثلث الباقي من لائحة تقدمها لها النقابة (المادة ٤١) وكان المفروض بمشروع النقابة أن ينص على تمثيل متساو للشركة والعمال في المجلـس التاديبي ، وان تكون اية عقوبة تنزل بالعمال مشروطة بموافقتها هي ، وان تتحول الامـوال الناتجة عن عقوبات الى صندوق خاص خاضع لاشراف النقابة أو الى صندوق النقابة المالي، وان « اعمال التضحية والشجاعة » التـي يقوم بها العمال يجب أن ترتبط بمكافآت تشترك النقابة والشركة في تحديد قيمتها ..

كما ان نص المشروع فيما يتعلق باجازة المرض (المادة ٢٣) بان « كل تاخير في تقديم التقرير (الطبي) يمكن أن يترتب عليه قطع الاجور عن الايام المشكوك فيها » . والمهلة المعطاة لا تتجاوز ٢٤ ساعة !

وهنا كان يجب اضافة « دون عذر أو تعليل مقبول أو مشروع » بعد كلمة « تاخير » فـي السياق وان ينص المشروع على أن رفض العذر المقدم مرتبط بموافقة النقابة . ان غياب النقابة هنا يتيح تحكما مستبدا من الشركة بالعامل المريض الذي قد تضطره ظـروف وضعه ومرضه الى عدم القدرة على ايصال تقريره الطبي في مدى ٢٤ ساعة . والامـر ذاته نجده في المادتين ٣٧ و ٣٨ المتعلقتين « بعدم دفع الاجور في حال التغيب لمرض أو جرح ناتج عن خطأ الاجير وغير ناتج عـن الخدمة » و « بقطع الاجور » حيث يتم عـدم دفع الاجر لاسباب مثل « مخالفة انظمـة المضابطة » او « التطرف والمشاجرات » ... أو يقطع الاجر لتوقيف « عن العمل بموجب تدبير تاديبي » ... وجميعها اجراءات لا يمكـن اطلاق يد الشركة فيها ، والا وجدت دومـا المبررات الكافية لسرقة العامل او ارهابه . وان ارتباط هذه الاجراءات بموافقة النقابـة هو الضمان الوحيد للعمال ضد تعسف اصحاب العمل وتسلطهم . كما أن هذه الموافقـة يجب أن تكون الزامية لا غنى عنها فيما يتعلـق بالعقوبات (المادة ٤٠) وبالصرف من الخدمة (المادة ٤٤) كي لا تبقى هذه كما هي حالها في معظم الحالات حتى الان افتراءات تقصدهـا الشركة كي تنكل ببعض العمال او لتتخلص منهم ...

ان النقابة باغفالها هذه المواقع المهمـة اطلقت يد الشركة في أن تتحكم دون رادع برقاب جميع العمال ، وان تؤمن لنفسها مجـالات الارهاب والتسلط على هؤلاء بحرية مطلقـة يكرسها العقد الجماعي بينها وبين النقابة !

ان نص المشروع على ضرورة وجـود النقابة في الهيئات التي تنظر في المسائـل العمالية وضرورة موافقتها على القرارات الصادرة عن هذه الهيئات كشرط لا غنى عنه لشرعيتها مسالة تبدو اهميتها جد حاسمة في وضع عمال التداول وشروط عملهم .

● ان المجال هنا لا يسمح بتعرض مفصل لما تنص عليه جميع المواد حيث يبدو ظاهرا الغبن الذي يلحق بالعمال من جراء تطبيقها .

لذا نكتفي هنا باشارات سريعة حول اهم المواد ذات الدلالة على ما نقول :

المادة ١٣ تجعل من العمال « كـلاب حراسة » على مصالح الشركة فهي تطلب منهم ان يكونوا عملاء سريين علـى بعضهـم البعض ...

ـ المادة ١٦ حيث على اعتراضات العمال ان تتبع طرقا ملتوية من الروتين الاداري الذي يمكن تخطيه بتوجه العمال مباشرة الى هيئة للشكاوى عن طريق ممثليهم النقابيين .

ـ المادة ١٧ يجدر اضافة ان تشغيـل العمال خلال راحتهم الاسبوعية يجب ان يكون باجر مضاعف دون أن ينتقص ذلك من حقهم في راحة اسبوعية بديلة مدفوعة الاجر ..

ـ المادة ١٩ يجب الغاء تخفيض الاجـازة السنوية ٧ ايام « لمن استفادوا خلال سنة من اجر شهر كامل لغياب مرض . »

ـ المادة ٢٠ : حيث يجب تحديد « الصورة المنصفة » في النص التالي : « كما يمكن للادارة ولاسباب جدية أن تستدعي عاملا في اجازة على أن يعوض عليه عن المدة التي لم يستفد منها بالاجازة بصورة منصفة » وذلك يكون بنص على دفع اجر مضاعف لايام العمل في هذه المدة من اجازة العامل ، مع احتفاظ العامل بحقه في هذه الايام لاستكمال اجازة مدفوعة الاجر .

ـ المادة ٢٦ : فيما يتعلق بالاجور حيـث يجب رفع الحد المنصوص عليه ..

ـ المادة ٣٩ : حيث يجب دفع اجـر الساعات الاضافية مع الاجر الشهري في اخر يوم عمل في الشهر وليس في الثامن من الشهر التالي .

ـ المادة ٤١ : حيث يجب أن تكون جلسات المجلس التاديبي علنية وليس سرية كما ينص المشروع ، كما يجب تعديل الفقرة التي تسمح بتوقيف « العامل عن العمل فورا والتوقف عن دفع راتبه اذا ما ارتكب خطا من شانـه ان يسبب مثوله أمام المجلس التاديبي .. » بحيث لا يجوز القيام بهذه الاجراءات قبل ادانة المجلس التاديبي له او بعد موافقة النقابة ...

● ان الملاحظات الاولى السابقة كما هذه الاشارات السريعة حـول العقد الجماعي في مرفأ بيـروت وحول بعض مواده تحدد موقـع نقابة عمال التداول في المرفأ من تمثيل مصالح العمال والدفاع عن قضاياهم الاساسية. ان مصالح العمال لا يمكن تحقيقها والاحتفاظ بها الا عن طريق مشاركة العمال انفسهم المنظمـة والواعية .

■ التحضير للمؤتمر الثالث للحزب الشاوي ٤

الالتفاف حول حزب لينين وقرار مجلس الأمن والانتخابات المقبلة

قد لا تكون المؤتمرات افضل مناسبة تعود فيها قيادة سياسية انتهازية الى المرحلة التي تفصل بين مؤتمرين . فعشية المؤتمر، تسعى القيادات المضطربة الى استدرار دعـم قواعدهـا وتأييدها . وليس الاضطراب وحده هو دافع هذا الموقف . فاعادة النظر الفعلية ، اي النقد الجدي للممارسات السابقة ، لا يتم الا اذا اخترقت تيارات الاحداث المجموعة السياسية، وفرضت عليها ان تجيب على هذه الاحداث دون مواربة .

لا يستدعي هذا الموقف تحول طريق الحزب او التنظيم الى منعطفات مستمرة . فاعادة النظر لا تعني استبدال الموقف السابق بموقف جديد ، لا فضيلة له سوى انه جديد . ان اعادة النظر تعني ما يقوله ماركس عن الحركة البروليتارية ، انها تعيد تقييم تاريخها الماضي بصراحة ، حتى انه يرى في هذه الخاصة سمة الحركة المميزة لها عن الحركات البورجوازية . ولا شك أن المؤتمرات ، مبدئيـا ، هـي مناسبات التقييم الصارم ، اي استعادة المرحلة الماضية بكل وقائعها ومهامها ، ومواجهـة ما انجز بهذه المهام . ولا شك ، ايضا ، ان مقياس هذه العملية الصعبـة هي التبدل الذي طرأ على موقع الطبقة العاملـة ـ وحلفائها ـ ووعيها لدورها في قيـادة الحركة الديمقراطية ، وممارستها لـه ، من خلال مختلف اشكال تنظيمها . وتقاس ، بالتالي ، عمالية القيادات ـ مقدرتها على أن تمثل مصالح الطبقة العاملة ـ بمقدرتها على القيام بالمهمة النقدية ، وبما يترتب عليهم من مهام سياسية وتنظيمية .

الحزب « البعيد النظر »

لقد واكبنا بالتفصيل ، طوال الاشهـر الماضية ، مواقف الانتهازيين اليمينيين حتـى نكتشف في تقرير المكتب السياسي للتحضيـر للمؤتمر الثالث ، شيئا جديدا . ففي معركـة الثانويين ، وفي معركة الضمان ، وفي التحرك الجامعي وفي التراجع عن اضراب ٢٥ أيار ، في الاحجام عن الاشتراك في تظاهرات ١٦ نيسان والدعوة الى الاضراب احتجاجا علـى ضـرب الحكم الاردني للمقاومة ، وفي التراجع امـام تهديد السلطة عند زيارة روجرز الى لبنان ... في هذه المواقف كلها ، كما في عشرات غيرها اقل علنية ، رأينا الحزب « الشـاوي ـ البريجنيفي » يختار التراجع عن الموقف الذي يتطلبه تمثيل الجناح المتقدم من الحركـة الديمقراطية الوطنية. لذلك فهو عندما يسترجع تاريخه خلال السنوات الثلاث الماضيـة ، يسترجع تراجعاته وانحرافاته . لكنه يحولها الى انتصارات ، و « بعد نظر » ، و « مواقف موضوعية » ، الى ما هنالك من « تحليلات علمية » لا بد أن تكون « ماركسية ـ لينينية » حسب روتين لفظي صلب . (ولكن كيف يمكن أن تتم عملية التحويل دون أن يبين الدجـل بصورة جلية وواضحة ؟)

يفصل التقرير الواقع على مقاس الحـزب وقيادته . مما يستدعي أن يرمي بقسم كبير من هذا الواقع في بحر الاهمال او « النسيان ». يبدو ، مثلا ، ان مجمل تطورات الوضـع العربي تظهر صحة استنتاجات المؤتمر الثاني الذي انعقد صيف ١٩٦٨ . ما هي هـذه « الاستنتاجات » ؟ « ركز الحزب على ضرورة تعزيز الحركة الشعبية المعادية للاستعمـار وللصهيونية والرجعية على الصعيد العربي ، وعلى ضرورة تقوية صمود الانظمة التقدميـة العربية ، وتطوير وتعزيز المقاومة الفلسطينية وتحقيق تعاون وثيق بين سائر فصائل حركة التحرر العربي ، وبين هذه الحركة وحركـة التقدم في العالم » التي ، على رأسها ، كما يعلم الجميع... ما تعني كلمة «استنتاجات»، هنا ؟ هل هي ما تم فعلا ، واستطاع بعد نظر اللجنة المركزية ان يُراه من بعد ثلاث سنوات قاتمة الضباب ؟ اذا صـح ذلك لكـان بعـد النظر اسطوريا . فالحركة الشعبية المعادية للاستعمار « عززت » فعلا : الحزب الشيوعي السوداني واعتقلت قياداته ، حزب البعـث العراقي يعمل تقتيلا واغتيالا بالقيـادات الوطنية والشيوعية بصورة خاصة ، التنظيم « الطليعي » في الاتحاد الاشتراكي في مصـر تكشف عن جهاز بوليسي وحفلات زار ، عين النظام السوري الاسدي مجلسا « يمثـل » الشعب بعد أن استولت الدبابات علـى السلطة، استبعد القذافي النقابات لان « الشعب في الحكم ، فلماذا النقابات والتنظيمات » ... والانظمة التقدمية « تقوى » صمودها : الجبهة الشرقية صلبة لا تقهر ، والسويس جبهـة حارة ، والعدو الاسرائيلي يتراجع ... على صفحات « الاخبار » و « بصراحة » هيكل . وتطورت المقاومة وتعززت ، هي الاخرى ... وتكلل « التعاون الوثيق بين سائر فصائـل التحرر العربي » بزيارة فيصل السعودية الى القاهرة ، وبالانفتاح السوري على السعودية والكويت ، وبالموقف الصلب الذي تقفه القاهرة من تقديم أوراق السفير الاردني للسادات. انها علائم لا تخطىء .

في مكان اخر ، يتكلم التقرير عن ازديـاد وحدة الطبقة العاملة « في القواعد » . كيف برزت هذه الوحدة ؟ بين اية اطراف ؟ ما هي حدود الاختلاف في القاعدة العمالية ، وكيف تتكون التيارات ضمنها ؟ كلها اسئلـة لا جواب عليها ، ولا تخطر ببال المكتـب السياسي العتيد . وفي جهد نقدي عارم يتكلـم التقرير عن « الطابع الفوقي » و « الثغرات العديدة » للوحدة النقابية . لكن بما أن هذا كله ثانوي ، فيكفي العبور به ، وكأن التحليل السياسي هـو جردة تجارية يسجـل المصادر في خانـة ، والوارد في خانـة مقابلـة . أمـا الحاصـل فهو ايجابي دوما . هذا ما لم تنتقل القيادة من ايد الى ايد اخرى، كما حصل في المؤتمر الثاني مع ازاحة حسـن قريطم وصوايا . عندها بدا أن الجـردة ـ الماضية ـ ادت الى حاصل سلبي .

الدور « البارز »

لكن تفصيل الوقائع والاحداث على مقاس القيادة التي تملك ليس امرا جديدا علـى الانتهازية . فهو شرط داخلي من شـروط استمرارها . وهي تستمر بقدر ما تنجح فـي فرض صورتها هي عن الوقائع ، علـى معظم الحزبيين وانصار الحزب . وهذه الصـورة هي ، بالطبع ، سياسية : تقرر وزن القوى الاجتماعية ، وتربط ما بين الاحداث ، وتحدد للحزب موقعا .

يتحدث التقرير مطولا عن صورة الحـزب الخارجية ، العالمية والعربية . وصـورة هنا تكاد تعني « ماركة » . فالحزب وقـف « بحزم » ـ فهو لا يقف الا بحزم ـ الى جانب الخط « الصحيح » للحركة الشيوعية العالمية. كيف ؟ « بالالتفاف حول حزب لينين » . انتهى « التحليل » . فليس في التقرير كله ابسـط محاولة لتبرير موقف عالمي . فالموضوع مفهوم ومعلوم . والحجة صاعقة : الحزب حـزب لينين ، كما أن الحَسن والحسين من سلالـة النبي . فالموقف هنا فعل ايمان ، باسم العلم والموضوعية والماركسية ـ اللينينية ! امـا مظاهر النشاط العارم الذي بذله الحزب ، بقيادة الامين العام ، فهي ما يلي : « اعطى الحزب اهمية خاصة لاحتفالات الذكرى المئوية لميلاد لينين » ، « قامت وفود من الحزب بعـدة زيارات للبلدان الاشتراكية ... وشارك الحزب في حضور عدد واسع من مؤتمرات الاحـزاب الشقيقة في شتى انحاء العالم » . بعد هـذا العدد من الزيارات والاستقبالات والوفـود ، لا شك أن الحزب تحول الى قوة عالمية يحسب لها الحساب . ها هو يشارك « مشاركـة نشيطة » لا في التحضير لمؤتمر ١٩٦٩ فحسب، بل « في انجاحه » و « في بحث واقرار المهمات الكبرى لنضال القوى الثورية الاساسية فـي عصرنا » . ان الخلاصة النهائية واضحـة : الزيارات ، الاستقبالات ، الوفود ... أعمال اممية بروليتارية حاسمة . ولما كان السيـد نقولا الشاوي هو الذي ضرب الرقم القياسي في الزيارات والاستقبالات ورئاسة الوفود ، وفي الصور مع ابطال الاتحاد السوفياتـي والميداليات ، فلا شك أن السيد الشاوي هـو الاممي والبروليتاري الاول في لبنان . الامانة العامة مضمونة .

الامر اصعب في المجال العربي . ولكـن الحزب لا يهاب . فبعد « بعد النظر » الـذي رأينا مختارات منه ، يشمر الحزب عن ساقيه ليخوض في موضوع المقاومة . بعد أن يلصق بـ « اليسار المغامر » مواقف من مخيلته (يبدو أن هذه الفزاعة تضع مهمة تسلم الطبقـة العاملة زمام القيادة ، الان !) يقدم التقرير الموقف الواقعي « في هذه المرحلة » : قـرار مجلس الامن . فالقرار يوفر ازالة اثار العدوان وتحقيق اجلاء القوات المعتدية عن الاراضـي التي احتلتها . ويقف التحليل « المرحلـي » عند هذا الحد . و « ينسى » ان القـرار لا يقف عند الحد الذي يحلو للتقرير أن يقـف عنده . فهناك الاعتراف بالحدود الامنة، والحل العادل « لمشكلة » الفلسطينيين . هـذه التفاهات « الثانوية » يؤجلها التقرير الى غد زاهر « يتوقف كليا على انتصار الاشتراكيـة العلمية في الاجزاء الرئيسية على الاقل مـن الوطن العربي » . بذلك يتضح الطريق أمام المقاومة الفلسطينية ، وامام مقاتلي « الانصار » بصورة خاصة . فما عليهم الا ان يساهموا في انتصار الاشتراكية العلمية ، ليس في الوطن العربي كله (فهناك رأس الخيمة والفجيـرة والشارقة التي يريد « اليسار المغامر » أن يدفش الطبقة العاملة الى السلطة فيها ...) ولكن « على الاقل » في اجزائه الرئيسية ! واما المقاومة الفعلية ، فلا شك ان السـادات سيعرف كيف يستفيد منها ، الا اذا قـام الحسين ... (هل هو ، بالمناسبة ، بيـن « البلدان العربية الاخرى » التي دعمها الحزب لاعلانه موافقته على قرار مجلس الامن ؟) . وهي ، اي المقاومة ، ان لم تقدم هذه الخدمة، اندفعت الى « الياس والقنوط » . والمكتـب السياسي ذو قلب عطوف .

اما ٢٣ نيسان ، فينتقل التقرير منه الى... رئاسة الجمهورية. ويختلط الموضوعان بصورة كاملة ، فلا يطفو على السطح الا « دور الحزب البارز » . اي ما يبرر التجديد للمكتـب السياسي وللجنة المركزية . مبروك .

هذا هو الحزب الذي يطمح الـى تمثيل قيادة الطبقة العاملة في النضال الديمقراطي والوطني العام . ولكـن يطمح فعلا الى ذلك ؟ يبدو ان البلاد تنتظر « انتخابات نيابية عامة سوف تحتل اهمية خاصة اكثر من اي وقت مضى » . اللوائح جاهزة . الى الامام .

شؤون محلية

كلمة حول المقال اللبناني في عدد "الحرية" الخاص بذكرى هزيمة حزيران

تنشر « الحرية » فيما يلي رسالة من قارئ حول العدد الخاص بمناسبة ٥ حزيران ، ورد المجلة عليها ..

■■ في عدد « الحرية » الخاص بالذكرى الرابعة لهزيمة حزيران ، مقال حول الوضع اللبناني يلفت النظر بتعارض مضمونه مع اتجاه المقالات الاخرى في العدد نفسه ، والتعارض يبدأ من العناوين . فيعلم القارئ أن في لبنان « تيارا وطنيا يتأسس على قواعد صلبة » ولا يجد لهذا التيار مثيلا في معظم الاقطار العربية الاخرى التي يعرض العدد الخاص أوضاعها . هذا بينما تشير المقالات الاخرى الى المواقع الجديدة التي استطاعت الامبريالية أن تحتلها خلال هذا العام الرابع بعد الهزيمة .

بعد ذلك يقسم المقال نفسه الى قسمين : في القسم الاول يجري التشديد على تراجع الحركة الوطنية ، ويرد التراجع الى طبيعة العوامل التي كانت داخلة في تكوينها . وهي عوامل خارجية لم تستطع أن تضع مصالح الفئات الطبقية التي دخلت المعركة في خدمة هذه الاخيرة . بل انها عايشت مصالح وعلاقات مناقضة في الاصل لمضمون المعركة الوطني . ولم يلبث التناقض أن انكشف حين انحسرت العوامل الخارجية .

ان ما لا يراه هذا التقييم هو الامر التالي : لا تستطيع حركة وطنية في لبنان أن تعيش على مصالحها القطرية . هذا العجز لا يؤدي مطلقا الى ضرورة الارتباط التنظيمي لهذه الحركة بفصائل عربية أخرى ولا الى ضرورة التخلي عن استقلال الحركة السياسي . فالاستقلال التنظيمي والسياسي يبقى ، حتى اشعار اخر ، شرطا لولوج الحركة الى صفوف الجماهير التي تتوجه اليها مباشرة و — بالتالي — شرطا لفعاليتها ونموها . لكن معنى العجز المذكور أعلاه هو أن الحركة لا تستطيع أن تجد لنفسها استراتيجية قطرية . وهي تظل بالتالي عرضة للانتكاس ، ويظل نموها بلا أفق ما دامت تنمو في ظل تراجع عام تشهده الحركة الوطنية العربية .

من هنا أن الدور الذي تضطلع به العوامل الخارجية (العربية) في تنشيط العمل الوطني اللبناني — أو في كبته — منذ الخمسينات ، ليس صدفة ولا « عبثا » . المثغرة هي أن الفئات التي مثلت هذا الدور كانت حتى الان فئات هامشية غير مندمجة فعلا في الدورة الرأسمالية اللبنانية (البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف) وكانت تجد في توجهها العربي حلا مباشرا لهامشيتها يقفز عن الحلقة اللبنانية برمتها ويستغني ، بتوكيد انتماء أيديولوجي — طائفي مجرد ، عن كل فهم لتركيب هذه الحلقة ولوجهتها التاريخية . هذه القفزة كانت ايديولوجية أي خيالية الى حد بعيد . لذا لم تستطع في أية مرة أن تواجه وزن المصالح المادية حين كانت هذه المصالح توضع في كفة الميزان . عام ١٩٥٨ وظفت الحركة الوطنية في خدمة الاقطاع السياسي وما لبثت بعد ذلك مباشرة أن صبت ماءها في طاحون المحاولة التي قامت بها الشهابية لتنظيم الرأسمالية اللبنانية .. وذلك لان الاقطاع السياسي ، بعد طفرة الاقتصاد في الخمسينات ، كان قد بات عاجزا عن أن يبقى قوة اجتماعية — سياسية مستقلة ... عام ١٩٧٠ تراجعت الحركة الوطنية لانها صدمت مباشرة هذه المرة مصالح الفئات التي حملتها في البداية (صغار المنتجين في الجنوب ، صغار التجار) ولم تستطع أن تحتفظ من بين قواها الا بالجانب الذي يقع خارج الانتاج أصلا أي بالجانب الطلابي خاصة . غير أن المشكلة — رغم صحة هذا كله — كانت دائما ، في نهاية الامر ، مشكلة الحركة الوطنية العربية . فهي التي كانت تحدد للقوى الوطنية اللبنانية مهماتها وهي التي كانت تضغط على خناقها لدى كل ردة عربية .

ها هنا نصل الى القسم الثاني من مقال « الحرية » . هذا القسم يشدد على اتجاه التوحيد الذي تسير فيه الحركة الجماهيرية اللبنانية مع نهضة النضال الاقتصادي وعلى اتجاه الطبقة العاملة الى تصدر الحركة الجماهيرية المذكورة وقيادتها . ولا ينسى المقال أن يتهم الحركة الوطنية بانها « لم تسهم .. في دفع النضال العمالي المطلبي بل على العكس » . وهو يرى أن توحيد الحركة الجماهيرية — اثناء السياق المطلبي — يجرد كل الحكم تدريجيا من قواعدها ويسير بالحركة الى مواجهة مصالح امبريالية ذات طبيعة سياسية لا بد أن تكسب الحركة في النهاية صفة وطنية أكيدة .

هذا الاستنتاج الاخير هو الذي يبدو استعجالا اذا وضع على محك الاتجاه العام الذي تصفه المقالات الاخرى . فالقائل يشير الى حالة التفتت الراهنة التي آلت اليها القيادات الوطنية وشبه الوطنية التابعة على رأس الحركة الجماهيرية في لبنان . وهو يراهن على التيار القائم من أسفل الى تطهير قيادة الحركة وتصليبها .

لكن ما ينساه المقال هو أن حل الحركة المطلبية اللبنانية الوحيد في الخروج من الدوامة « الاصلاحية » الراهنة ، لا يمكن أن يكون سوى نهوض جديد للعمل الوطني العربي . والانقطاع الحالي بين نهضة العمل المطلبي وتفتت الحركة الوطنية في لبنان لا يجد تفسيره كله في قصر المدة التي انقضت على بدء الموجة المطلبية ، بل انه يعود خاصة الى الانغلاق الراهن الذي أصاب الافق الوطني العربي . وهو انغلاق سيؤدي ، ان استمر ، الى تقوقع الحركة الجماهيرية اللبنانية في هوامشها الاصلاحية ، والى جعل التيار الوطني الذي تنشأ الآن قواعده الموضوعية — في رأي المقال — حديث خرافة .

لا شك في أن النضال المطلبي الراهن قد بدأ يعري التناقضات في نظام الرأسمالية اللبنانية من الالتباسات السياسية — الايديولوجية التي ما تزال تكتنفها . ولا شك في أن المواجهة بين هذا النظام والحركة الجماهيرية تسير نحو طمس خطوط الانقسام البالية في المجتمع اللبناني ورسم خطوط أصدق تعبيرا عن بنية المصالح الطبقية في لبنان . غير أن اكتشاف الصراع الطبقي واستعادته لاسمه — وان كان كسبا جوهريا للطبقة العاملة وحلفائها — ليسا الضمانة الوحيدة لانتصار الفريق الثوري فيه . فالفريق الآخر — البرجوازية — يظل هو الاقوى ما دام هو القابض على السلطة . وحين تكون الحركة الثورية مفتقرة الى استراتيجية تقودها نحو السلطة ، يكون من السهل على البرجوازية أن تستولي على نضال الحركة وأن تجعل من كل « اصلاح » تقبل به اصلاحا لنظامها هي . طبعا قد يكلفها ذلك أن تتخلى عن صيغة حكم أو عن طاقم حاكم . لكن الامر لا يتعدى هذا . ولا يكون لذلك من نتيجة سوى رفع قدرة النظام على قمع الحركة الجماهيرية حالما تتعدى هذه الحركة حدود احتماله .

خلاصة القول ان المقال موضع النقد ، يتفاءل كثيرا بنهضة مطلبية لا يبدو مدركا لشروط افضائها الى نشوء « التيار الوطني » الذي يبشر بنشوئه . فاذا به نموذج وحيد تتصف بملاءمته مع اللحن العام الذي يعزفه عدد « الحرية » الخاص . هذا اللحن هو الاطار الذي لا يمكن لحركة ثورية لبنانية خارج حدوده . وهو الذي ينبغي أن يتغير لكي يكون لهذه الحركة مستقبل آخر . ولا يعني ذلك انتقاصا من شأنها أو افتئاتا على النضال الذي تخوضه أو على التضحيات التي تبذلها . غير أن ما لا نستطيع قبوله هو أن تغرق الطلائع الثورية في الوهم كلما هبت زوبعة في الفنجان اللبناني .

(محمد العبد)

ردّ "الحريّة"

تسترجع الرسالة عددا من المواقف والاحكام تستمد من « بديهيتها » الظاهرة بعض المقدرة على التمويه ، مما يستدعي الوقوف عندها ولو بسرعة .

ما هو مرتكز هذه الملاحظات ؟ أن لا حركة وطنية متماسكة ، تؤدي الى انتصار « الفريق الثوري » ، في لبنان ، بدون حركة وطنية عربية ناهضة . ان هذا المرتكز ، بصيغته هذه ، ما هو الا تكرار للازمة معروفة ، تكرر منذ عشرات السنوات أن الحركة الوطنية العربية لا تتجزأ ، وأن فصائلها لا بد لها أن تلتقي ، والا حكمت على نفسها بالتفكك والتلاشي . ولكن ما كان ينبغي أن يلقي ظلا من الشك على الموقف ، ترك القارئ يغط في « بداهته » : فالسيد (محمد العبد) لا يتساءل عما قدمه التوكيد حول وحدة الحركة الوطنية العربية الى هذه الحركة ؟ هل ساعدها فعلا على بناء وحدتها ؟ هل استطاع أن يساهم في حل اشكالات قطريتها المتجددة ؟ لقد لعب الوقوف العام عند هذا التوكيد ، والاكتفاء به ، دورا بالغ الضرر : فقد بدا أن استعادته تلغي عن الحركات القومية ، في أقطارها ، عبء الخوض في القضايا القطرية . أي في القضايا الوحيدة التي تملك أن تؤثر في مجراها ، والتي تتيح لها أن تعطي ادعاءاتها الايديولوجية مضمونا محددا . فتحولت « قومية » الحركة ، غالبا ، اما الى استراتيجيات طوباوية ، قد تكون ذات فعالية في التعبئة العامة لكنها منفلتة من كل الاطر السياسية التي تستطيع صبها في المعركة المباشرة — أو الى اعتبار أن المعركة القومية هي ما يعني الاقطار الاخرى ، مما يترك الحاكمين في « القطر » نفسه يحكمون سعيدا : فالمعركة « قومية » والتصدي للمهام القطرية نكوص عن قومية المعركة !

في غمرة هذا الموقف القديم ، والذي هدهد أحلاما استحالت نوما عميقا منذ زمن ، لا ينتبه القارئ الى ما يحاول مقال « الحرية » أن يحدده . والمقال ، بذلك ، يسترجع باختصار سريع ، تحليلات سابقة أكثر استفاضة . فالمقال يشير الى الشروط التي تمكن النضال الاجتماعي من أن ينجدل مع النضال الوطني في سياق واحد . فالمعركة المطلبية اللبنانية ، كما حاولت مقالات سابقة في « الحرية » أن توضح ، تطرح بصورة متزايدة مسائل لا يتصور حل لها بدون ضرب الدور الامبريالي للحكم اللبناني وللرأسمالية اللبنانية . أي الدور الذي يندرج في السيطرة على مقدرات المنطقة العربية ، وفي خنق مبادرتها التاريخية المتميزة .

هذا يعني أن القارئ الكريم يعمى عن رؤية المرتكزات المادية للحركة القومية : فالافق القومي هو ما يخرج معارك محلية فعلية من شروط لا تستطيع أن تجد ضمنها حلها ، لان الحل يفترض قوى متكاملة لا تتوفر في القطر الواحد أو حتى في مجموعة أقطار . وقد أصبح من البين ، خلال تجربة ربع القرن الاخير على الاقل ، أن تجاوز الاطر المحلية يترافق مع كسر الهيمنة الامبريالية أي أن المعركة الوطنية العربية اما أن تتنامى باتجاه كسر هذه الهيمنة ، أو لا تكون .

اذا عدنا الى مقال « الحرية » المعني بالنقاش ، رأينا أن ما يقوله المقال هو التالي : لما كانت السيطرة الاستعمارية هي التي فرضت على الوضع اللبناني قوالبه الاساسية فأن احتدام المعركة المطلبية وضع الطبقة العاملة والفئات المستغلة الاخرى أمام مرتكزات هذه السيطرة . مما يوفر ، بالطبع ، للمعركة الوطنية ، المعادية للاستعمار ، قاعدة صلبة . ومما يوفر للجماهير اللبنانية مدخلا الى المعركة الوطنية العربية أكثر ديمومة واتساعا من المشاركات « الايديولوجية » التي أينعت في الخمسينات ، والتي يبدو أن القارئ لم يصف ارثها بعد ، ولو أنكرها ظاهر ما يقول عن هامشية الفئات الوطنية . وبالطبع ، لا يتعارض هذا المدخل مع الافق القومي الا في ذهن الذين يردون التحليل السياسي (والنضال) الى عدد بسيط من المبادئ تقيهم عثرة الصلة المباشرة مع تطور الاحداث وتعرجاتها . فالقول باستحالة استراتيجية قطرية لا يدفع قيد أنملة على طريق فهم المسألة المعنية (والتي لا تقدر هذه الملاحظة حتى على التنبيه اليها) وهي مسألة تفاوت تطور العلاقات الامبريالية في المنطقة العربية . فالتمايزات القطرية هي نتيجة التفاوت في صلات الاستعمار مع انماط انتاج ، ومناطق ، امتلكت ، منذ بدء هذه الصلات ، خصوصيات لا شك فيها . لكنها استقرت ضمن « أوطان » وحدود وأنظمة ، نتيجة استقرار التقسيم في مناطق النفوذ . مما يعطي « القطرية » أسسا موضوعية صلبة ، تفرض على أية استراتيجية قومية أن تزاوج بينها وبين أفق قومي لا يستطيع ادعاء الاستقلال عن الاسس المذكورة الا ليرتد الى قطرية أسوأ من القطرية المبدئية .

هذه الملاحظة الاخيرة حول تفاوت أشكال السيطرة الامبريالية ، وضرورة انخراطه في كل حركة وطنية عربية ، تجعل من الربط الميكانيكي بين الافق العربي والظواهر المحلية — مثل نهوض الحركة المطلبية في لبنان — استنكافا عن طرح المشكلة ومعالجتها . فاذا صح أن انتصار « الفريق الثوري » في لبنان رهن بمد حركة وطنية عربية ، فان هذا لا يعني أن نضوج الحركة الثورية في لبنان ليس سوى ترجمة للحظات الحركة العربية وأدوارها . ان ارتباط المسارين لا يعني التطور المتوازي لكل مراحلهما . وما تشكو منه ملاحظات السيد (محمد العبد) هو بالتحديد ، تناولها للمسألة على صعيد الحقبة التاريخية كلها . فالكاتب عندما يشير الى أن تعرية تناقضات الرأسمالية اللبنانية للالتباسات السياسية — الايديولوجية لا تشكل « الضمانة الوحيدة لانتصار الفريق الثوري » ، انما هو يعتبر أن ثمة ما يستطيع أن يشكل ضمانة كاملة تقي المناضلين شر العمل الدائب والمحلي . وهنا خلافنا العميق معه . قد لا تكون تناقضات الرأسمالية اللبنانية وحكمها حاسمة في تقرير مصير معركة التحرر العربي — وهذا أمر لا نشك فيه — ، ولكن هذا لا يعني أن هذه التناقضات لا تملك أن تنتج (ضمن الاستقلال النسبي الناتج عن تفاوت أزمة حلقات السيطرة الامبريالية في المنطقة العربية) حركة مستقلة ، تستطيع أن تلعب دورا محددا في المعركة العربية المعادية للامبريالية .

تبقى الملاحظات الجزئية . اذا بدا أن ثمة تعارضا بين المقال اللبناني والمقالات العربية فليس السبب هو تضخيم الدور اللبناني والتفاؤل المطلق بامكاناته . لم يلاحظ القارئ أن المقالات العربية كتبت من لبنان ، أي (ولو الى حد) من خارج التحركات العربية الفعلية . وهذه ، بالطبع ، ليست حال المقال اللبناني . فالمكاسب الامبريالية في المنطقة العربية لم توفر لبنان ، بل ان هذا الاخير دعامة دائمة لهذه المكاسب ، وحارس لها . ان التفاوت في صعيد المعالجة (الانظمة — الجماهير) هو الذي يفسر التفاوت بين الصورة اللبنانية والصور الاخرى . لكن عندما استطاع مقال عربي — تناول الخليج — أن يلم بأوضاع الحركة الجماهيرية ، اختلفت الصورة مرة أخرى . ولا شك لو أمكن أن تكتب مقالات من العراق أو اليمن أو المغرب أو سوريا أو مصر ، لما اكتفي بتسجيل ملاحظات حول تثبيت مواقع الامبريالية ، بل لامكن أن يقاس الجهد المستمر والتفتح البطيء ، لتيارات معادية للامبريالية . ولعل في انصباب التحليل على التأريخ للانظمة دليلا آخر على علاقات قومية تفرض الانظمة نفسها — الانظمة القطرية — صعيدها .

والملاحظة حول أحداث ١٩٥٨ و ١٩٧٠ تصب في طاحوننا — اذا سمح لنا القارئ أن نستعيد بيانه — فالحركة الوطنية التي وظفت ، عام ١٩٥٨ ، في خدمة صراعات الاقطاع السياسي ، ثم في خدمة تنظيم الرأسمالية اللبنانية ، هذه الحركة لم تكن تملك لا قاعدتها الطبقية الواضحة ، ولا برنامجها . لماذا ؟ الى حد بعيد على الاقل ، لان فصائل كاملة من هذه الحركة ، يومها ، كانت تهوم في الاهراس أضعاف ما تعرف وتعمل في الريف اللبناني أو في أوساط الطبقة العاملة . لماذا عجزت الفئات التي دعمت المقاومة في بدء نشاطها المحلي ، عام ١٩٧٠ ، أن تتعرف في المقاومة على فريق من القوى التي تمثل نضالها ومستقبلها ؟ لا شك أن أحد الاسباب الهامة هو غرق المقاومة في تحالفات متخلفة . ولكن هل استطاع اليسار أن يقدم وسطا جماهيريا وشعبيا مقابلا ، يفك العلاقات المتخلفة ؟ لا ، وذلك لطبيعة علاقة اليسار بالجماهير ، حتى اليوم .

في ملاحظة ثالثة ، يعزو القارئ تفتت القيادات الى لازمته نفسها . هل يعني ذلك ان الالتئام والوحدة القيادية والبنى التنظيمية الصلبة سوف تولد بينما الطبقة العاملة اللبنانية تصفق للانتصارات العربية ، او ان دفق الحيوية سوف يمتد اليها بسحر ساحر .. « قومي » ؟ ان العمل على اعداد الاطر العمالية والشعبية المحلية ، وشحذ سلاحها التنظيمي والسياسي ، هما عنصران لا غنى عنهما حتى تستطيع الحركة الديمقراطية الوطنية في لبنان أن تتلقف العون العربي ، وتحوله الى عامل يفيد الحركة العربية نفسها ، وذلك بتقييد الوساطة اللبنانية للامبريالية ، ثم بضربها .

من سخرية التاريخ أن تنجح الامبريالية في التصوير لـ « يساريين » لبنانيين وعرب أن دور لبنان « اليساري » هو نسخة عن دوره الامبريالي : دور المحطة لا غير . وبذلك يلغي « اليساريون » وجود جماهير تقهر وتستغل .

ان العجز عن طرح مسألة العلاقات القوميه طرحا تاريخيا هو الذي أفضى الى ليل الفكر « القومي » حيث كل البقرات سوداء ، وكل الفئران رمادية ، اما « الفنجان اللبناني » ، فقد يتحول تحت نظر كسالى البلاغة ، الى مدية في خاصرة الحركة العربية ، يدرأونها بالتعاويذ الاستراتيجية .

تتمة منظمة العمل الشيوعي في لبنان

بينما ما زال العدو يحتل رقعة واسعة وحيوية من أرضنا ، وما زال الاستعمار ينهب خيرات هذه الارض ويسيطر على مقدراتها الاساسية ، وما زال ارثه ثقيلا في البلدان التي انعتقت من سيطرته المباشرة ، وما زالت الحدود التي خلفها تحميها تكتلات تستغل الجماهير ، تعمل منظمتنا جهدها في سبيل انتصار قيادة الطبقة العاملة ، وخطها السياسي ، وأيديولوجيتها ، لمعركة التحرر والاشتراكية .

★★★

ان منظمة العمل الشيوعي في لبنان تنظيم سياسي ثوري يسترشد في نضاله بالمبادئ العامة للماركسية اللينينية ويرى فيها النظرية التي تلهم كفاح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة الملتفة حول قيادتها ضد أعدائها الطبقيين والقوميين . وتعمل المنظمة على تطبيق الماركسية — اللينينية في مجال نضالها لفهم الواقع وتغييره وتستفيد في ذلك ، على صعيدي النظرية والممارسة ، من تجارب الحركات الثورية في العالم المعاصر ، وتناضل ضد كل تحريف للماركسية اللينينية وضد كل تسرب للايديولوجية البرجوازية اليها وتكافح في سبيل تطويرها على ضوء الممارسة وتلبية لاحتياجاتها .

وغاية المنظمة هي أن تكون ، من لبنان ، طرفا بين الاطراف الثورية التي تناضل في سبيل تحرير العالم العربي من السيطرة الامبريالية وفي سبيل توحيده القومي دون تعصب أو استئثار وفي سبيل انتصار الثورة الاشتراكية على امتداد أرجائه وفي سبيل قيام دكتاتورية التحالف العظيم بين عماله وفلاحيه ومثقفيه الثوريين وسائر الكادحين فيه بقيادة طبقاته العاملة ، تمهيدا لانتصار شعوبه الاخير وهو القضاء على استغلال الانسان للانسان فيه وبناء الشيوعية على أرضه .

وتلتزم المنظمة التزاما تاما بمبدأ التضامن الاممي وتعتبر نفسها فصيلا من فصائل حركة التحرر الوطني في العالم وتنظيما من التنظيمات العاملة في سبيل الشيوعية ، وترى ان التضامن الاممي يتجسد أولا في النضال الجاد الذي يشترك فيه كل طرف من موقعه ضد القهر الطبقي والاستغلال الامبريالي .

وتعمل المنظمة ، في مرحلتها الانتقالية ، على تاهيل نفسها لتكون الحزب الثوري للطبقة العاملة اللبنانية ، وذلك بالنضال بين صفوف الجماهير اللبنانية الكادحة في سبيل انجاز المهام الديمقراطية الوطنية وبالعمل على كسب الطلائع العمالية الثورية الى صفوفها وعلى قيادة المعارك التي تخوضها الجماهير وبالسعي الى تربية أعضائها وفقا لايديولوجية الطبقة العاملة ووجهة نظر الجماهير الثورية .





سلطنة عُمان

قابوس بن سعيد : مقدمات المسرحيّة وخاتمتها

بقلم :
شاكر محمود

خلال الاشهر المنصرمة ، برزت سلطنة مسقط وعمان كطرف جديد في شبكة العلاقات القائمة في الخليج العربي . وقد جاء ذلك في الدرجة الاولى كنتيجة لاستبدال الانجليز عميلهم سعيد بن تيمور بابنه قابوس ، تمهيدا لادخال السلطنة الى التركيبة الاستعمارية الجديدة في الخليج . هذه المقالة مراجعة للتطورات في السلطنة منذ خلع سعيد بن تيمور في حزيران ١٩٧٠ .

كانت السلطنة في نظر الامبريالية تشكل حاجزا بين اليمن الديمقراطي والثورة التقدمية في ظفار وبين مستودعات النفط الضخمة في امارات الخليج وبالتالي كان من الضروري ابعاد عمان الداخل عن أي تاثير ثوري . وكان سعيد بن تيمور الذي وعد بالاصلاحات والترقيعات الواسعة عام ١٩٥٥ عندما وصل الى نزوى على أسنة الحراب البريطانية ، قد تراجع عن كل هذه الوعود ، وتراجع عن كل سياسة الانفتاح التي كان قد سار عليها فترة طويلة بفعل الضغوطات البريطانية التي لم ترد أن يستفيد الشعب في عمان في ثروته النفطية وانما تصب كلها في جيوب الاحتكارات البريطانية . انه ليس من الصحيح أن سعيد بن تيمور هو الذي فرض على شعب عمان هذه السياسة المجرمة التي اهانت كل القيم الانسانية وكرامة المواطن في عمان وجعلت البلاد سجنا كبيرا للمواطنين لا يحق لهم الخروج منها الا باذن خاص من السلطان .

وانما اتبعت هذه السياسة المجرمة فقط بعد أن نزلت القوات البريطانية في مصيرة وصلالة وقبلها نزوى لتتخذ منها قواعد سياسية لعملها في عموم المنطقة كما أن اكتشاف النفط في عمان الداخل وظفار كانت له تاثيراته الاساسية على السياسة التي اتبعتها بريطانيا في عمان من أجل الاستفادة القصوى من عملائها القدماء ومن الامكانيات الجديدة لكي تلقي بعدها بالعملاء القدماء في مزبلة التاريخ وتجلب عملاء جدد قادرين على تنفيذ سياسة جديدة ضمن ظروف اجتماعية سياسية جديدة .

من هنا يتضح لنا الدجل الاستعماري المكشوف ، فليس صحيحا أن سعيد بن تيمور هو سبب المآسي التي عاشها شعبنا في عمان وانما يرجع السبب الاساسي الى الاستعمار البريطاني الذي جلب العشرات من الخبراء والمستشارين والضباط السياسيين ووزعهم في كل عمان الداخل . وبعدها سن هذه القوانين واللوائح المزرية والتي تعبر في حقيقتها عن النظرة الاستعمارية البغيضة التي تسيطر على هؤلاء « الخبراء المستشارين » للشعب في المنطقة .

وفي الوقت الذي كانت القوى العميلة — الاحتياطي المحلي للاستعمار البريطاني — تنشط في ساحة الخليج العربي خارج عمان كانت الصحف البريطانية والاجنبية الوثيقة الارتباط بالبيوتات المالية تصرخ وتولول وتدعو الحكومة البريطانية الى العمل على انقاذ ما يمكن انقاذه في عمان قبل ان تكتسح الثورة كل شيء وتدعو علنا الى اسقاط سعيد بن تيمور واستبداله بعميل اخر . بمعنى اخر كانت الصحف تدعو بريطانيا الى استبدال سياستها اللاانسانية والمكشوفة التي تتبعها والتي تجلت في احتلالها العسكري للجبل الاخضر بسياسة أخبث واكثر مرونة وقدرة على مجاراة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في عمان بعد اكتشاف النفط .

كما أن العملاء المنتشرين في امارات النفط ينظرون الى الثورة في ظفار بخوف شديد وكانت الثورة تسيطر على العديد من الجلسات والمؤتمرات التي كانوا يعقدونها بعد اعلان الانسحاب البريطاني . وقد وصلت الامور الى حد أن زايد بن سلطان شيخ ابو ظبي قد أرسل فرقة باكملها الى ظفار للاسهام في القضاء على الثورة . وعندما وصله نبأ افناء فرقته توجه الى بريطانيا في أوائل ١٩٦٩ ليتوسل الى صاحبة الجلالة بضرورة تغيير سعيد بن تيمور والاعتماد على عناصر مخلصة في سلطنة عمان قادرة على تضليل الجماهير وابعاد خطر الثورة عن المنطقة وقد أبدى العميل زايد استعداده لتقديم كل ما تطلبه الحكومة البريطانية منه مقابل تغيير سعيد بن تيمور بعميل اخر . الا أن الحكومة البريطانية ردت على عميلها بان عمان دولة مستقلة !! ولا يمكنها تحريك ساكن في تلك البلاد . ومن المضحك حقا أن الحكومة البريطانية لم تبد غضبها عندما « هدد بعض العملاء » بتقديم كل المساعدات وحتى الاسلحة لاية قوة مضادة للسلطان فكان رد الحكومة البريطانية بان هذا يخص حكومة السلطان ولا يمكنها اجباره على تغيير اخلاقه !!

انه لا يمكن الحكم على البشر من خلال اقوالهم وصراخهم بل يجب النظر الى المواقع الطبقية والمصالح الاقتصادية التي تحرك هذه المجاميع البشرية وتدفعها للعمل فوراء كل الشعارات والضجيج الاعلامي والتباكي على الدين والقيم والاخلاق ، تحاول القوى الطبقية المستغلة أن تخفي حقيقة الصراع ومصلحتها الطبقية التي لا تتورع من استخدام كل الاسلحة من اجل الدفاع عنها حتى لو اقتضى ذلك تغيير الاديان !!

ان الاستعمار البريطاني بصفته حركة رجعية عفنة سيطرت على منطقتنا مدة تزيد عن ١٥٠ سنة قد اعتمد على قوى الاقطاع والعشائر والكومبرادوريين الاجانب وعلى القوة العسكرية التي جلبها وركزها في صلالة ومصيرة ونشرها في قواعد سرية في عمان ، كان القوة الاساسية المعرقلة لتقدم المنطقة وحريتها واستقلالها . وكانت القوى الاستعمارية التي أوكل اليها مهمة تنفيذ المخططات ترى اهمية وضرورة خنق كل بادرة تحرك وطني أو معارضة لمخططاتها ووجدت في سعيد بن تيمور أخلص اداة تستطيع أن تعتمد عليه في تلك السنوات التي أعقبت اجهاض الثورة في عمان الداخل سنة ١٩٥٩ التي اعتمدت خلالها على قوى القمع البريطانية المباشرة بالاضافة الى الجيش المرتزق . وسلمت مقاليد الامور الحقيقية في كل منطقة من مناطق عمان الداخل الى ضابط سياسي بريطاني من حقه أن يعتقل اي مواطن في أي لحظة نتيجة لحالات الطوارىء المفروضة على المنطقة .

دور شركات النفط

أما شركات النفط فقد كانت ايضا الاداة الاخرى التي اعتمد عليها الاستعمار البريطاني من أجل تثبيت مواقعه هناك . فشركة استثمار نفط عمان هي التي مولت الحملة البريطانية لاحتلال الجبل الاخضر ، وهي الشركة الوحيدة في المنطقة التي لا تزال اتفاقياتها مع السلطنة سرية لم يطلع عليها احد ، ولا يعرف على وجه التحديد نسبة الارباح التي كانت تسلمها للسلطان السابق .

وكان التجار والكومبرادوريون الاجانب وخاصة كيمجي رامداس الذي كان شريك سعيد بن تيمور حيث حصر السلطان في رامداس حق استيراد السيارات وحق المقاولات، والصرافة، ومعفى من الصرافة وغيرها ، في الوقت الذي كانت هذه الامتيازات ممنوعة عن العمانيين .

وكانت السلطات البريطانية لا تثق بابسط مواطن في عمان وبالتالي كانت ادواتها القمعية تعتمد على الاجانب وخاصة البلوش والباكستانيين الذين كانوا يقدمون طعما للقنابل والمدافع .

لقد كانت بريطانيا تحكم عمان وتمارس على شعبنا ابشع انواع الاضطهاد والاستغلال والعبودية ، وليس ذلك الا لمنعه من الانطلاق والتحرر والاسهام في ركب الحضارة الانسانية. وقد جاء ذلك نتيجة للموقع الاستراتيجي والمهام الذي يتميز به المنطقة والثروات الطائلة الموجودة فيها . وتخوفها من الامكانيات الثورية التي يتميز بها هذا الشعب .

الا أنه في الوقت الذي كانت فيه الدوائر الاستعمارية البريطانية تمارس ابشع أنواع الاضطهاد ضد شعبنا وتشترك في الحرب القذرة التي تشنها ضد شعبنا في ظفار ، وكانت ترتب عملاءها الاخرين المتواجدين في الصف الثاني ، كما ترتب الاوضاع ايضا مع حلفائها في السنتو من أجل أن تكون الادوات جاهزة عندما تصل الامور الى حالة من التدهور ، تستدعي تغيير سعيد بن تيمور والانطلاق بعميل اخر وتقديمه للرأي العام المحلي والعربي والعالمي ، وبالتالي اعادة مسرحية عزات بن قيس عام ١٨٦٠ وشخبوط ١٩٦٦ ، من هنا تاتي أهمية المؤتمر الذي عقده العملاء في بداية عام ١٩٧٠ لتنسيق جهودهم على ضوء كل المخططات الامبريالية ، وعلى ضوء الانتصارات الواسعة التي حققتها الثورة في منطقة ظفار .

الكفاح المسلح في عمان الداخل

الا انه في الوقت الذي كانت فيه هذه القوى تتحرك لاجهاض الثورة من الداخل وترتيب كل الاوضاع المزرية ، اعلنت القوى الثورية في عمان عن تشكيل « الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي » واصدرت بيانها السياسي الاول الذي أعلنت فيه عن اهدافها التالية :

١ — محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد واعوانه والقوى الرجعية المتحالفة معه واقامة سلطة الشعب .

٢ — العمل على بناء جيش ثوري شعبي من الطراز الحديث تلغى فيه كافة الامتيازات.

٣ — العمل على بناء اقتصاد وطني متحرر من السوق الراسمالية العالمية .

٤ — العمل على اقامة مجتمع ديمقراطي ينتهي فيه استغلال الانسان لاخيه الانسان وتحقق فيه حرية التفكير والتعبير والعمل والاعتقاد الديني .

وفي يوم ١٢ يونيو ١٩٧٠ اعلنت عن بدء عملياتها العسكرية في أزكي ونزوى والسيق والذي سقط فيه خمسة شهداء وجرح الرفيق يحيى الغساني في الوقت الذي تكبد فيه جيش العدو خسائر فادحة نتيجة لعنصر المباغتة .

ان سرعة الاحداث والمبادرة الثورية التي قامت بها القوى الوطنية والتقدمية قد دفعت القوى الرجعية والامبريالية لتتخذ لها مواقع أصلب ولتعيد من جديد تكتيكاتها واساليب عملها وكان من الضروري أمام هذه الهجمة الثورية العارمة أن تضع عميلها الاول وتقدمه كبش فداء لكل الجرائم التي ارتكبها في حق شعبنا وتنسب اليه كل المخازي والارهاب التي مارسها زبانية الاستعمار في عمان .


قابوس بن سعيد

الا انه لم يكن بامكان حزب العمال أن يقوم بهذا الدور حيث كانت الانتخابات البريطانية على الابواب ولم يتعد دوره اكمال كافة جوانب المخطط لكي يقوم الحزب الذي سينجح في الانتخابات بتنفيذ المهمة المطلوبة .

وفي ٢٣ يوليو ١٩٧٠ (لقد كان التوقيت ايضا مدروسا من قبل المخابرات والدوائر الاستعمارية لكي تجعل مسرحيتها مطابقة لليوم الذي قامت فيه الثورة المصرية المجيدة ، لتضفي على هذه المسرحية مزيدا من الاضواء والالوان البراقة) . ذهب ضابط المخابرات البريطاني في صلالة الى سعيد بن تيمور وطلب منه توقيع وثيقة التنازل في مسرحية لا تختلف في جوهرها عن مسرحية شخبوط ، ثم يطلب منه التوجه الى البحرين ومنها الى بريطانيا ، وبعدها قرعت الطبول من مسقط لتزف الى الجماهير ميلاد عهد أسود اخر وقدوم جلادين جدد ، ولتعلن اذاعة ابو ظبي بان عمان قد حصلت على استقلالها عن طريق انقلاب عسكري قام به ضابط بريطاني يدعى الكولونيل تيدي ثورنيل .

وفي أول ليلة القى قابوس خطابه الذي وعد فيه الشعب بانه سيزيل عنه المحرمات التي فرضت عليه أيام سعيد بن تيمور وبانه سيفتح عمان لابواب التطور والحضارة ويدعو الجماهير الى الالتفاف حوله لانجاز مرحلة استكمال الاستقلال الذي تحقق في مسقط على يد الكولونيل البريطاني !!

كانت بريطانيا قد وعدت قابوس بانها ستقضي على الثورة في ظفار خلال فترة وجيزة وكانت معتمدة في ذلك على اسلوبين :

١ — تمزيق الجبهة من الداخل عن طريق القوى المضادة التي تسللت الى الجبهة من بداية ١٩٧٠ ضمن المخطط الواسع الذي تطرقنا اليه .

٢ — الدعوة البريطانية لتصحيح الاوضاع في ظفار وباعطاء بعض المواطنين أراضي للزراعة وبازالة المحرمات التي فرضها سعيد على مواطني الجبل ، وفي الوقت ذاته حملات عسكرية مكثفة لضربات كل امدادات الثوار .

وبدات القوى المضادة تتحرك من اليوم الاول للمسرحية ، من الكويت حتى حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وبدات مجاميع جبهة تحرير ظفار تطل براسها مرة أخرى لتطرح نفسها قوة « وطنية » تمد لها المنقذ عمان وعلى استعداد أن تدعو أعضاءها الى القاء السلاح والالتفاف حول الحكم الجديد .

كان من الواضح للجبهة أن المعركة في تلك الفترة تحتاج الى تعبئة سياسية مكثفة ورصد لكل التحركات المشبوهة التي تقوم بها القوى المضادة وفي الوقت الذي كان المرشدون السياسيون يوضحون في جلساتهم اليومية طبيعة المسرحية التي قامت في مسقط ، كانت أجهزة الثورة تلتقط رؤوس الخيانة في المنطقة الغربية لتقضي على كل أمل للتحرك المعادي فيها . عندها لم تجد العناصر الرجعية والخائنة التي تسللت الى المنطقة الشرقية الا القيام بحركتها الانقسامية المجرمة التي أرادت أن تنفذ المخطط البريطاني مبتدأة من الشرق لتصفي بعدها كل المناطق الاخرى ، في ١٢ سبتمبر ١٩٧٠ .

ووصلت الاخبار الى كل المناطق .. ان القوى المضادة قد اعتقلت ٤٠ كادرا سياسيا وعسكريا في المنطقة الشرقية وانها بصدد تسليمهم الى ضابط المخابرات في صلالة ، كما أن هذه القوى المضادة قد دعت كل الاطارات المرتبطة معها الى النهوض لتصفية كل التيار الثوري داخل الجبهة من أجل مصافحة قابوس والانفتاح على العهد الجديد .

دحر قوى الثورة المضادة

لقد كانت المهمة الاولى هي المحافظة على المنطقة الشرقية حتى لا تقع نهائيا في يد الجيش البريطاني والجيش العميل ، حيث أنها الاكثر سكانا والاوسع مساحة والاكثر خصبا في منطقة ظفار ، وبالتالي فان مسالة السيطرة عليها كانت ضرورية لاحباط كل المخطط الامبريالي الجديد .

بعد شهر كامل استطاعت العناصر الثورية التي تسللت الى المنطقة الشرقية وقوات جيش التحرير الشعبي أن تستولي على قيادة المنطقة وأن تجبر القوى المضادة على الهرب الى صلالة لتبدأ حملتها الاعلامية ضد الثورة والمناضلين داعية المناضلين في البداية الى الانضمام اليها الا أن هذه المجاميع الخائنة لم تجد غير السب والشتم تصبه على الجماهير وتتهمها بالبلادة والغباء لانها لم ترض بالحكم القابوسي ولم تسمع كل النصائح التي قدمتها لها من الاذاعة .

كانت الدوائر الاستعمارية تعتقد أنه لتحطيم الثورة لا بد من ارجاع التركيبة القبلية والعشائرية مرة أخرى الى المنطقة والتعامل على هذا الاساس والضرب على وترها لكي تنهض كل الترسبات القديمة وتفعل فعلها في مواجهة القيم والافكار التي حاولت الثورة ترسيخها في أذهان المواطنين وأرسل الضابط البريطاني في صلالة رسائل شخصية الى كل شيخ من المشايخ السابقين يدعوه فيها الى التعاون والطاعة ويعده بالاموال والاراضي له ولعشيرته وبيته . وقد لبى الدعوة معظم هؤلاء المشايخ الذين استولت الثورة على أراضيهم ووزعتها على الفلاحين ، وكان معظم هؤلاء المشايخ والعناصر القبلية المرتبطة معهم متواجدة في الكويت وامارات الخليج الاخرى هذا بالاضافة الى العديد من المجاميع التي ضللتها الدعايات المغرضة وهي بعيدة عن الواقع (وبالتحديد المتواجدين في امارات الخليج) . وكانت الدعايات تتركز في احياء القبلية وفي الدعوة الى التدين كخطوة أولى الى لقاء قابوس .

حاولت السلطات البريطانية أن تفتح سور صلالة في بداية التغيير وسمحت لاهل الجبل النزول الى صلالة واطلقت سراح المعتقلين من ظفار الذين اعتقلوا عام ١٩٦٥ ووجهت كل طاقاتها لسحب الجماهير عن الثوار . وحاولت أجهزة الاعلام والعملاء الجدد أن يظهروا وكان صفحة جديدة قد فتحت في تاريخ عمان وان الشعب العماني عائلة واحدة وبدءوا بطرح المقولات المثالية مثل عفا الله عما سلف ، وكل الشعب قاسى من المحنة ، وان على الجميع أن يتكاتف لرفع عزة الوطن ، أما التزييف الاخر فهو أن عمان قد حصلت على استقلالها ليلة الثالث والعشرين ١٩٧٠ . يقول طارق بن تيمور في اجابته على سؤال لرياض نجيب الريس حول العمانيين الذين حملوا السلاح ضد النظام القديم .. هل يسمح لهم بالعودة .

« الجواب عن هذا السؤال هو في وجودي اليوم في عمان ، أنا من الذين حملوا السلاح وقاوموا حكم السلطان السابق (١) . ان كل من حمل السلاح او قام بنشاط سياسي ضد الحكم الماضي يستطيع أن يعود اذا رأى أن الاسباب التي من اجلها ثار قد زالت أداتها ستزول . الهدف من معارضة السلطان السابق كان اقامة حكم تقدمي ديمقراطي . الا ان هذه الاطروحات الساذجة والمثالية لم تكن واردة على ألسنة الضباط الانجليز والمستشارين البريطانيين والعملاء المنتشرين في عمان .

في مقابلة اجراها رياض نجيب الريس — مندوب جريدة النهار البيروتية — مع الضباط البريطانيين في صلالة يقول : « وعندما سالت الضابط البريطاني في صلالة عن الطريقة التي سيعاملون بها الماركسيين من ثوار ظفار . اجابني بمنتهى البرودة : « ان الطريقة الوحيدة لمعاملة الشيوعيين هي قتلهم . وجعل الضابط يشرح الوضع العسكري في ظفار دون أن يدخل في حسابه أن ثمة طرقا لمعاملة الثوار ، شيوعيين أو غير شيوعيين » !!

من الطبيعي جدا أن يتصور الضباط والمستشارون البريطانيون أن كل تمرد وكل ثورة وكل اضراب يقف وراءه الشيوعيون !! فهذه النغمة المكررة التي ملتها جماهيرنا والتي سمعتها من أيام نوري السعيد في العراق وفي السعودية وغيرها ، لم تخدعها هنا تصريحات الضابط البريطاني ولا أقوال قابوس في اذاعة بيت الفلج بعد أربعة أشهر من مسرحيته الطريفة « ان الشيوعيين قد انتشروا في كل عمان » .

تدرك القوى الوطنية والتقدمية في عمان ان هذا التكتيك الذي يعتمده المستعمر البريطاني ليس الا تكملة للتكتيك الذي يعتمده في امارات الخليج الاخرى ومتمم له : الانتقال من مواقع استعمارية قديمة الى مواقع حديثة . الاعتماد على قوى طبقية جديدة يستطيع أن ينفذ مخططاتها من خلالها . اعتماد كافة الاسلحة لمواجهة المد الثوري وعلى رأسها التخريب الداخلي .

لتحقيق واستكمال هذه المسرحية وتحديدها، هناك العديد من المسائل الاساسية التي تحاول الادوات الجديدة أن تخترع لها الحلول حيث بدون ذلك ، سيصبح كل كلامها ووعودها التي اطلقها قابوس وزمرته هراء لا قيمة له :

١ — الاتفاقيات التي تربط بريطانيا بالسلطنة والتي تجعلها مستعمرة وتابعة لها في المجال الداخلي والخارجي .

هذه الاتفاقيات تبدأ من معاهدة ١٧٩٨ التي فرضتها بريطانيا بقوة البوارج الحربية على عميلها في مسقط عندما انفصل واعلن السلطنة في مسقط عام ١٧٩٢ . وازدادت هذه العلاقة بمعاهدة ١٨٩١ عندما قبلت السلطنة الا تتخلى عن اي جزء من اراضيها الا لبريطانيا (وبعدها تنازلت السلطنة عن جزر كوريا موريا حيث سلمها السلطان الى ملك بريطانيا هدية له) وتوثقت العلاقات بالاتفاقيات الشاملة التي وقعها ابن تيمور سنة ١٩٥١ حيث اشتملت على العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية بين البلدين . أما اتفاقية ١٩٥٩ فقد اعطت بريطانيا حقا خاصا في الطيران فوق السلطنة وحق اقامة قاعدة عسكرية في كل من مصيره وصلاله لمدة ٩٩ سنة والاشراف التام لبريطانيا على جيش السلطان وحق بريطانيا في تنظيم الجهاز الاداري والناحية الاقتصادية في عمان ، تحت ستار المستشارين والمساعدات المتبادلة !!!

أما الاتفاقات مع شركات النفط فتدخل في نطاق الامور السرية التامة . والسؤال ما هو مصير كل هذه الاتفاقيات التي بنت بريطانيا وجودها السياسي والعسكري في المنطقة من خلالها ، وعلى أساسها اصبح واضحا للجميع أن عمان ليست دولة مستقلة .

يجيب قابوس على هذا السؤال بأن بلاده لم تكن مستقلة في العهد البائد وان الفضل الاكبر في الاستقلال يرجع الى ثورته المباركة . بمعنى اخر حصلت عمان على استقلالها يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

في مقابلة اجراها مندوب جريدة السياسة الكويتية ونشرتها بتاريخ ٩–٩–٧٠ « السياسة : هل سيكون من بين خطواتكم القادمة الغاء المعاهدة مع بريطانيا والمطالبة بالاستقلال ؟ ».

« السلطان : نحن مستقلون الان، والمعاهدة مع بريطانيا معاهدة صداقة لا تقيدنا بشيء . وقد نطالب بالغائها اذا وجدنا ذلك ضروريا .».

أما طارق بن تيمور فانه ينكر اطلاقا وجود قواعد عسكرية في بلاده ولا يعرف شيئا عن المعاهدات بين بريطانيا والحكومة السابقة التي اسهم فيها حتى ١٩٦١ (وقعت اتفاقية القاعدة ١٩٥٩) كما لا يعرف اطلاقا عن وجود شركة بريطانية (مذركات) تقوم بتوسيعات شاملة في قاعدة مصيره واعمال انشائية تبلغ قيمتها ٨ ملايين استرليني . الا انه وعد مندوب جريدة الشروق (الشارقة) بالتاكد من ذلك (عدد يناير ٧١) .

أما عبد الله الطائي فليس اعلم من رئيس وزرائه فعندما سئل عن القواعد العسكرية في بلاده في المؤتمر الذي عقده في بيروت انكر جملة وتفصيلا وجود اية قاعدة !!

في تحقيق نشرته النهار بتاريخ ٢٨–٧–٧٠ عن الاوضاع في عمان جاء فيه « وفي مقابل جزيرة مصيره ، التي هي اليوم أهم قاعدة جوية بريطانية شرق السويس ما عدا سنغافوره ، وتقع تحت السيادة البريطانية مباشرة ولا يدخلها اي عماني ، وعدت بريطانيا بتزويد السلطان سعيد بجيش قادر ومدرب ومسلح تسليحا حديثا الى جانب حراسة منشآت النفط في صلاله وحمايتها . واسفر هذا الوعد عن ارسال ٣٠ ضابطا بريطانيا — لا كضباط عاملين في الجيش البريطاني بل كضباط متقاعدين مؤقتا يعملون في جيش السلطان على أساس عقود ذات مدة محددة ، و ٧٠ طيارا بريطانيا لحماية منشآت النفط في قاعدة صلاله الجوية و ٦٠ ضابطا بريطانيا من المتقاعدين بالفعل للعمل في شرطة السلطان » !!

— البقية في العدد القادم —

(١) — صحيح أن طارق بن تيمور قد حمل السلاح في أعوام ٥٧ — ٥٩ ودك مدن وقرى الجبل الاخضر واستباح العديد من المحرمات من أجل نشر الارهاب ضد الجماهير التي حملت السلاح ضد الانكليز للدفاع عن وطنها وحريتها في وجه الاحتلال . الا ان استغباء البشر احدى ظواهر الحكم العميل في مسقط اليوم .

الحرية صفحة ١٢

مناقشات

الحلقة الأخيرة من رد الجبهة الشعبية الديمقراطية :

حول استراتيجية علوش ونقده للجبهة

مذا هو الجزء الاخير من رد الجبهة الشعبية الديمقراطية حول ملاحظات الاستاذ ناجي علوش في مقاله حول نقد تقرير ج.ش.د. (دراسات عربية ، عدد ٥) :

وهكذا تنقاد المقاومة ، رغم رفضها اللفظي ، الى الضلوع عمليا في مخطط « التسوية السياسية » ، ولا تعود تمثل اكثر مما تريدها الانظمة العربية ، رجعية ووطنية : ورقة ضغط تكتيكية على اسرائيل من اجل اجبارها على الموافقة على تسوية سياسية مقبولة .

ان خلاص المقاومة من هذا الشرك ، المازق، الدرب المسدود الذي يبدو انها تنزلق اليه يوما بعد يوم ، لا يمكن أن يتحقق الا من خلال جبهة وطنية اردنية — فلسطينية ، تكون المقاومة جزءا عضويا منها وتتحمل من خلالها مسؤوليتها في النضال من اجل نظام وطني ديمقراطي في الاردن يرفض التسوية السياسية ويتابع الحرب الوطنية ضد العدو . تلك هي « الحلقة الوسيطة » الرئيسية التي تجعل استراتيجية « التحرير » كهدف بعيد المدى ذات مضمون سياسي عملي راهن .

وهذا هو جوهر مشكلة الاقليمية . ان السيد علوش يتساءل ، في مناقشته لهذه المسالة ، ايهما « اكثر خطرا ... أن تنشيء فتح اتحادا للمرأة الفلسطينية مثلا أو تعلن ج.ش.د. شعار : كل السلطة للمقاومة ، والمقاومة بالطبع فلسطينية » (١) . الا ان هذا التساؤل ، رغم صحته الجزئية ، لا يمس المشكلة الا سطحيا ومن زاويتها الاقل أهمية . ذلك ان جوهر الاعتراض على سياسة وايديولوجية فتح الاقليمية لا ينحصر فقط في انها تقدم للرجعية سلاحا ماضيا بتمييزها بين ابناء الشعب الواحد . ان جوهر الاعتراض يكمن هنا ، بالدرجة الاولى ، في ان هذه « الايديولوجية » ترتبط ، في التطبيق العملي ، باستراتيجية التعايش مع النظام الرجعي ، وبمفهوم « الدولة المضيفة » ، وبتصور امكانية التعايش الى ما لا نهاية فيما لو التزمت المقاومة التزاما صارما بسياسة « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » ، الوهم الذي دفعت ولا زالت تدفع المقاومة ثمنه غاليا في ايلول ومنذ ايلول . جوهر الاعتراض على « الاقليمية » ينصب بالدرجة الاولى ، على كونها التبرير الايديولوجي الذي لا بد منه لتنصل المقاومة ، رغم كونها حركة وطنية ثورية ، من مسؤولياتها ازاء مهمات التحرر الوطني الديمقراطي في الاردن ، رغم كون « الاردن » ككيان سياسي راهن هو الوطن الاصلي للغالبية الساحقة من الفلسطينيين الذين اندمجوا مع ابناء الضفة الشرقية ليشكلوا شعبا واحدا . هذا الموقف الايديولوجي كان يغيب المقاومة عن اي تماس مع الواقع السياسي اليومي ، الا بمقدار ما يمكن من خلاله الحصول على المساعدات (المال والسلاح) وضمان « حماية الثورة » اي بقائها ووجودها ، الامر الذي يجعلها ظاهرة عسكرية بحتة ، وثورة دون اهداف راهنة ، وذلك بالضبط ما كانت تريده لها الانظمة .

وهكذا فان انشاء « اتحاد المرأة الفلسطينية » لم يكن هو التعبير الابرز عن

١ — علوش: نقد تقرير ج.ش.د. (دراسات عربية ، عدد ٥ ، ص ١٠) .

الخط الاقليمي لبعض فصائل المقاومة . ان التعبير الاكثر خطرا عن هذا الخط هو التطبيق العملي لمفهوم « الدولة المضيفة » وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاردن ، اي سياسة التخلي عن المصالح والمطامح المباشرة للجماهير ، مما جعل الجماهير الشرق — اردنية ، التي لا تشعر بمصلحة وطنية مباشرة في التحرير ، والتي ترفض المقاومة ان تعبر عن مصلحتها الطبقية المباشرة في التحرر الوطني الديمقراطي تنفض من حول المقاومة وتنظر اليها كحركة غريبة ، غير اردنية ، وتجد موقعها بالتالي، عند أول صدام جدي بين المقاومة والنظام ، في صف السلطة الرجعية التي تشاركها « اردنيتها » على الاقل ، المضمون الرئيسي لتقرير ج.ش.د. حول حملة أيلول ينصب على أن هذا « المخطأ يكمن في أساس كافة الاخطاء المتفرعة التي قادت المقاومة الى النكسة . فبسبب من هذه السياسة عجزت المقاومة عن أن تنفذ الى الريف ، وحرمت نفسها بذلك من مرتكز شديد الاهمية في الحرب الاهلية . ومن خلال انعزالها عن الريف انعزلت عن غالبية الجيش النظامي ، وهكذا فقدت مرتكزا اخر اكثر اهمية في الحرب الاهلية . وبسبب من هذه السياسة حرمت المقاومة نفسها ، اخيرا ، من ميزة المبادرة الهجومية ، سياسيا وعسكريا ، وهي بلا شك ميزة لا يستهان بها في الحرب الاهلية .

المشكلة اذن تكمن بالتحديد في كون «المقاومة بالطبع فلسطينية » ، ذلك التعميم الذي يذكره السيد علوش وكانه بديهية غير قابلة للنقاش ، دون ان يدرك النتائج العملية التي تترتب عليه بالضرورة . والسيد علوش الذي يعطي حلا لفظيا للتناقض بين « الفلسطنة » و « التعريب » (٢) ينسى أن التجاوز الحقيقي ، الجدلي ، لهذا التناقض يكمن في « اردنة » المقاومة ، اي في التصاقها بالواقع الاردني اليومي واعطائها حلولا للمعضلات الكامنة فيه . هنا لا يجدي الهروب من « فلسطينية » قاصرة الى « عروبية » عائمة هائمة معلقة في الهواء لا تلتصق باي واقع قطري محدد . فليس ثمة تناقض حقيقي بين الموقفين . كلاهما يلتقيان في النهاية عند قاسم مشترك (او ادنى اذا شئت) هو « الحل العربي الواحد » الذي ليس هو سوى تلك الازالة الشهيرة لاثار العدوان . كلاهما يعجز عن ايجاد « الحلقة الوسيطة » التي تجعل هدف « التحرير » ذا مضمون عملي ثوري راهن . وليس ثمة من نقيض ثوري حقيقي للموقفين سوى « الاردنة » التي هي الجسر الوحيد الذي يمكن أن يعبر عليه النضال المعادي للصهيونية نحو افاقه العربية الرحبة التي تجعل انتصاره ممكنا وحتميا .

المطلوب اذن من اجل خروج المقاومة من المازق الراهن : أن تتنصل المقاومة من كونها « بالطبع فلسطينية » ، ان تتخلص من هويتها « الفلسطينية » البحتة ، وان تصبح جزءا من جبهة وطنية اردنية — فلسطينية متحدة تناضل لتحرير الأردن من الملكية الرجعية كما تناضل

٢ — الحل الوحيد الذي يقدمه السيد علوش لهذا التناقض هو : « ان يقاتل العرب تحت راية عربية ضد العدو الصهيوني » (حسنا!) أو « مشاركة الجماهير العربية مشاركة حقيقية في القتال لتحرير فلسطين » (دراسات عربية ، عدد ٤ ، ص ١٦) وقد سبق أن ناقشنا الطبيعة اللفظية لهذا الحل .

من أجل تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني وترى في نضالها الاول شرط الانتصار في نضالها الاخير . ولان السيد علوش يرى هذا المخرج ، فان « استراتيجيته الجديدة » لا تقدم اي حل جديد .

من هنا يصبح بامكاننا أن نفسر التناقض ، الذي يبدو لاول وهلة شكليا ، والذي يقع فيه علوش حين يتصدى لنقد « استراتيجية التعايش مع الانظمة » . فهو في مناقشته لهذا الموضوع لا يتناوله من وجهة نظر متطلبات تقدم المقاومة نحو افاقها الثورية ، بل فقط من زاوية « حماية الثورة » . ذلك أن « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » يبدو له مبررا وصحيحا اذا كان مجرد « تكتيك يستهدف حرمان الانظمة العربية من مبرر اضافي لضرب الثورة » . وهو يعتبر لذلك ان هذا الشعار هو « شعار تكتيكي ... كان ممكنا تطبيقه ضمن ظروف تاريخية معينة ولاسباب ذاتية وموضوعية ... وكان رفع هذا الشعار في تلك الظروف ضروريا » (٣) . طبعا لا ينوه السيد علوش بكلمة واحدة عن ماهية تلك الظروف التاريخية والاسباب الذاتية والموضوعية التي كانت تجعل هذا الشعار « ضروريا » . ولكن ليست هذه هي النقطة التي تهمنا هنا . فالمسالة الرئيسية هي أن « التعايش » بمعنى « عدم التدخل في الشؤون الداخلية » (وليس فقط بمعنى مهادنة العدو وتفادي المعركة المباشرة مؤقتا) كان في تلك الظروف التاريخية بالذات ، ظروف الصعود الابتدائي للمقاومة حتى أواخر ١٩٦٦ ، نقطة الانطلاق نحو تكريس الصيغة الفلسطينية البحتة للمقاومة وبناء علاقتها مع النظام على أساس مفهوم « الدولة المضيفة » ، وهو بالتالي « المخطيئة — الاصل » التي حكمت تطور المقاومة فيما بعد واحتجزتها عند الحدود التي تريدها لها الانظمة . وانتهاج سياسة عدم التدخل ، في تلك الظروف بالذات ، هو الذي نظم ميكانية العلاقة بين المقاومة والنظام وفق قوانين موضوعية لم يعد بوسع المقاومة بعد ذلك (اي في أواخر ٦٩ وعلى امتداد ١٩٧٠) ان تفلت منها . وهكذا فان السيد علوش حين يجد هذا الشعار ضروريا « كتكتيك » ، لا يفعل في الحقيقة سوى أن يبرر ليمين المقاومة سلوكه الذي قاد الى المازق ، وكل احتجاجاته على استمرار تطبيق هذا « التكتيك » بعد زوال ظروفه التاريخية « المزعومة » ليست سوى تمنيات ذاتية من الطراز الطوباوي .

ولكن المنطق الموضوعي لحركة الواقع يفرض نفسه رغم ذلك على السيد علوش ، الامر الذي يوقعه في تناقضات منطقية فاضحة. فعلى الرغم من اقراره بان « مرحلة التعايش قد انتهت اذن » ، نجد انه ، بسبب انطلاقه من كون « المقاومة بالطبع فلسطينية » ، لا يصل من خلال هذا الاقرار الى نتيجة عملية تتمثل في برنامج نضالي جديد (انخراط المقاومة في جبهة وطنية اردنية — فلسطينية بكل ما يستتبعه ذلك من « تدخل » في الشؤون الداخلية للاردن) ، بل يعود ثانية وعلى الفور الى البحث عن « امكانية تعايش جديدة » (٤) من خلال « اقامة سلطة وطنية في الاردن » ، المهمة التي تنهض بها الحركة الوطنية الاردنية وتكتفي المقاومة بدعمها

٣ — علوش : نحو استراتيجية جديدة ، (دراسات عربية ، عدد ٤ : ص ١٣) .

٤ — علوش : نحو استراتيجية جديدة ، دراسات عربية ، عدد ٤ ، ص ١٣ .

واسنادها ، وهذه الخطوة « تجعلنا اقدر على فرض التعايش » مع الانظمة في الاردن وخارجه. هذا اذن هو ما يقوله لنا ناجي علوش : « انتهت مرحلة التعايش اذن » ، ولكن بما أننا نرفض طريق « الاردنة » الذي هو البديل العملي الوحيد للتعايش ، فلا باس اذن من أن نبحث عن امكانية جديدة للتعايش.. « فاذا فشلنا ، كما حدث(٥) ، فليس أمامنا الا ثلاثة اختيارات : الاول أن نستسلم ونزول ... الثاني : أن نتعايش ضمن استراتيجية الانظمة ، والنظام الاردني خاصة .. » (٦) .. والثالث لا يذكره السيد علوش لانه غير موجود . يا له من تلخيص رائع للنتيجة الحتمية التي لا بد أن يقودنا اليها يمين المقاومة، ومنظره السيد علوش : الدمار او الخضوع لاستراتيجية الانظمة ، والرجعية منها خاصة .

نفس النتيجة يصل اليها السيد علوش من خلال مناقشته للعلاقة بين «الداخل والخارج». فكما يبدأ بنقد استراتيجية التعايش لينتهي الى الموافقة عليها اذا سميت تكتيكا ، كذلك فانه يبدأ هنا بنقد الاتجاه الذي « على رأسه عناصر قيادية في منظمة التحرير وقيادات كبيرة في حركتنا فتح » . هذا الاتجاه « كان .. انطلاقا من نظرية التعايش .. يحرص على التركيز على أهمية العمل في الداخل »(٧) ويرفض أن يرى العلاقة الحميمة بين الداخل والخارج ، بين ما هو فلسطيني وما هو عربي . فلنلاحظ اولا ان « الداخل » هنا يعني فلسطين والخارج هو ما عداها من « اراض عربية » دون التمييز بين الاردن وغيره من الاقطار . ولنتساءل ثانيا : ما هو مفهوم السيد علوش اذن للعلاقة الحميمة ، والتي يصفها في موقع اخر بانها « جدلية » ، بين الداخل والخارج ؟ « بدهي أن الداخل والخارج ساحة واحدة (؟) .. فالخارج بالنسبة للثورات الحديثة هو مؤخرة الجبهة .. ومن هنا لا بد ان يلعب الخارج دورا اساسيا في عملية التحرير » . هذا الدور الاساسي يعني بالنسبة للسيد علوش : ١ — توفير التدريب والتموين والذخائر ، ٢ — توفير القواعد الامنة ، ٣ — بناء جيش شعبي « على الحدود »(٨) . ولا شك ان « العناصر القيادية في منظمة التحرير والقيادات الكبيرة في حركتنا فتح » لن تعترض بكلمة واحدة على هذا الفهم العسكري المحض الذي يقدمه السيد علوش لمسالة « الداخل والخارج » . فذلك هو بالضبط فهمها هي أيضا : الخارج (الدول العربية) مهمته دعم الداخل عسكريا ، الفلسطينيون يقاتلون في الداخل ويبنون جيش الحدود في الخارج ، ومهمة العرب توفير التدريب والتموين والقواعد الامنة . ولا غرابة في أن يصل السيد علوش الى اتفاق معهم حول هذا التوزيع للادوار الذي ياتي « انطلاقا من نظرية التعايش » ، فلقد رأينا سابقا أنه يتفق معهم ، من حيث النتيجة العملية ، على هذه النظرية نفسها ، ومن يتفق على المنطلق يتفق على النتائج .

للتغطية على هذه الحقيقة ، كان لا بد للسيد

٥ — وكما كان لا بد أن يحدث ، وكما سيحدث دائما اذا تمسكنا بخط « الفلسطنة » و« عدم التدخل » .

٦ — علوش : المصدر السابق ، ص ١٤ .

٧ — علوش : المصدر السابق ، ص ١٥ .

٨ — علوش : المصدر السابق ، ص ١٣٥ — ١٣٦ .

علوش أن يصب جام غضبه على « الاتجاه الاخر في المقاومة » (ج.ش.د. ، ج.ش.ت.ف) الذي « يحاول ان يحمل الثورة الفلسطينية كل مهمات الثورة العربية .. وان يضرب بسيفه الصغير هامات الفراعنة الكبار » (٩) . ولقد رأينا قبل قليل ان هذه التهمة ، على الاقل فيما يتعلق بالجبهة الديمقراطية ، لا اساس لها من الصحة . ولكن لا باس .. فان استراتيجية لا جديد فيها سوى صياغة الخط القديم بلغة حديثة ، بحاجة من اجل التستر على تهافتها الى شيء من الافتراء .

هنا نستطيع أن نحلل بشكل اكثر تحديدا اتهام علوش للجبهة الشعبية الديمقراطية بانها باعلانها شعار « كل السلطة للمقاومة » ، والمقاومة بالطبع فلسطينية ، ترتكب اقليمية اكثر خطرا وابعد اثرا من قيام « فتح » بانشاء اتحاد للمرأة الفلسطينية . ولقد رأينا أولا أن « اقليمية » فتح لا تقتصر على جانبها النقابي، الذي هو فرعي وثانوي ، وانما ينبع خطرها من نظرية التعايش وعدم التدخل و « الدولة المضيفة » الخ ... هذه المفاهيم هي التي قدمت المقاومة للجماهير ، خصوصا جماهير الضفة الشرقية ، بصورة فلسطينية بحتة ، بالرغم من أن المقاومة ، وذلك أمر طبيعي ، قد استوعبت ضمن صفوفها معظم القوى والعناصر الوطنية الشرق اردنية واكثرها ثورية وحيوية . وعندما طرحت ج.ش.د. شعار « كل السلطة للمقاومة » ، كان الانقسام العمودي الاقليمي واقعا قائما بالفعل في تكوين المجتمع الاردني — الفلسطيني ، نتيجة سنوات من الممارسة العملية والدعاوة السياسية لموضوعة « عدم التدخل » من قبل « فتح » وفصائل اخرى .. الجواب على تساؤل السيد علوش اذن واضح : سياسة « فتح » ويمين المقاومة عموما هي الاكثر خطرا والابعد اثرا ، وهي التي تتحمل المسؤولية الاولى في جعل المقاومة « بالطبع فلسطينية » ، اي في خنقها داخل توقعتها الاقليمية .

الا ان مسؤولية شعار ج.ش.د. « كل السلطة للمقاومة » تكمن في « اهماله الاخذ بنظر الاعتبار مدى عمق الانقسام العمودي الاقليمي الذي نجحت في زرعه الرجعية في جسم المجتمع الاردني — الفلسطيني ، مستفيدة من الهوية الفلسطينية الغالبة لحركة المقاومة والتي مثلها وقادها عمليا ونظريا جناحها اليميني » (١٠) . هنا وقعت ج.ش.د. في خطأ النزعة الذاتية . ذلك ان رفضها لسياسة عدم التدخل وللمفهوم الاقليمي ، حجب عنها حقيقة أن الانقسام الاقليمي اصبح واقعا قائما ينبغي اخذه بنظر الاعتبار في صياغة وتحديد البرامج والشعارات . واصرارها على ضرورة ابراز المقاومة كحركة وطنية اردنية — فلسطينية (كما هي بالفعل من حيث تكوينها ودورها التاريخي ، وان لم تكن كذلك من حيث سياستها و « صورتها » المعلنة) جعلها تهمل الاخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان صورة المقاومة في اعين واذهان الجماهير هي « فلسطينية » بحتة . هذه النظرة المثالية كانت تعتبر ان مجرد « الرغبة الذاتية » في تحويل المقاومة الى ثورة اردنية — فلسطينية تعني أن المقاومة قد تحولت فعلا ، مما يبرر المطالبة بتسليمها

٩ — علوش : المصدر السابق، ص ١٦ .

١٠ — من تقرير الدورة الموسعة للجنة المركزية ج. ش. د. ، كانون الاول ١٩٧٠ .

بقلم : ثابت أبو الليل

السلطة كمؤسسة تعبر عن الجبهة الوطنية الاردنية الفلسطينية . لم يكن هذا الخطأ ناجما اذن عن نظرة اقليمية ، بل كان بالعكس ناجما عن رفض الاقليمية الى درجة مغالية تعمي الابصار عن وجودها وتكرسها في الواقع .

من هنا تؤكد نتائج مناقشات الدورة الموسعة للجنة الجبهة المركزية صحة وسلامة مجمل الخط العام الذي انتهجته الجبهة باتجاه حل ازدواجية السلطة لصالح سلطة وطنية ديمقراطية . الا « ان عملية تقنين هذا الخط العام ضمن شعار محدد وقعت في المحذور الاقليمي الذي طالما شنت الجبهة نضالا ... ضده » . فقد كان شعار « سلطة المقاومة »، مقارنة لمبشعار « السلطة الوطنية الديمقراطية» (أو سلطة الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية) عاجزا عن تعبئة وتجنيد القوى الوطنية الاردنية ذات المصلحة الطبقية في النضال ضد النظام الرجعي(١١) . اضافة الى ذلك ، فان شعار « وحدة النضال الوطني الاردني — الفلسطيني » بقي شعارا قليل

١١ — هنا لا بد من توضيح بعض الملابسات الناجمة عن سوء الفهم ، او ربما تعمد اساءة الفهم ، بشعار « كل السلطة للمقاومة » . أول هذه الملاحظات هي أن السيد علوش يعتبر أن هذا الشعار يطرح ج.ش.د. بديلا للسلطة الرجعية (دراسات عربية ، عدد ٤ ، ص ١٢). وهنا لا بد أن يكون واضحا لكل من يملك الماما بسيطا باللغة العربية أن البديل الذي يطرحه هذا الشعار للسلطة الرجعية هو « المقاومة » بمجموع فصائلها وليس ج.ش.د. فقط . الملاحظة الثانية تتناول اعلان السيد علوش أن فتح كانت تمارس كل السلطة للمقاومة ، بينما كانت ج. ش. د. تعلن الشعارات (نفس المصدر السابق ص ١١) . والاصح هنا اولا ان يقال أن « فتح » كانت تمارس شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة» الذي يعني الحفاظ على ازدواجية السلطة . أما شعار « كل السلطة للمقاومة » كان بالضرورة وكما تدل على ذلك صياغته « اقتراحا للعمل » مطروحا على سائر منظمات المقاومة وعلى الجماهير ، وان تنفيذه بالتالي ليست مسألة متعلقة بالجبهة الشعبية الديمقراطية منفردة بل هو يتوقف على موافقة المنظمات الاخرى عليه وانحياز غالبية الجماهير الى جانبه ، والا لكان الشعار « كل السلطة للجبهة الديمقراطية » . من خلال هاتين الملاحظتين نستطيع ان نناقش اشارة علوش الى القرار الذي اتخذه مؤتمر ج.ش.د. في اب ١٩٧٠ « بتنظيم انتفاضة » حيث يتساءل باستنكار : « ولكن استنادا الى اي القوى ؟؟ هل كان الوضع ناضجا ؟ هل كانت السلطة متداعية؟

الفعالية ما دام لم يرتبط في الدعاية اليومية ، والممارسة اليومية ، ببرنامج ديمقراطي يلبي المصالح الطبقية للفئات الوطنية من ابناء الضفتين الشرقية والغربية ، ويجسد بالتالي وحدة نضالها تجسيدا ملموسا . فالدعاية النظرية لهذا الشعار من منطلق « لا فرق بين اردني وفلسطيني » لم تكن مقنعة ازاء غياب ارتباطها بمصلحة طبقية محددة . وقد برز ذلك بالدرجة الرئيسية في الريف ، حيث لم تكن تسمح ميكانية ازدواج السلطة بممارسة نضال فعال من أجل المهمات الديمقراطية التي كانت، بحكم طبيعتها ، تتناول جوهر الاساس الاجتماعي الذي يرتكز اليه النظام في الريف ، اي علاقات الانتاج السائدة فيه (الغاء الاقطاع ، الغاء ديون المرابين ، توزيع الارض على الفلاحين الخ ..) فبينما كانت الطبقة العاملة وبعض فئات البورجوازية الصغيرة في المدن تنتزع ، بواسطة النضال المباشر وضمن الية ازدواج السلطة، مطلبا بعد اخر من مطالبها الديمقراطية التي لا تتناقض بطبيعتها في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية مع الاساس الاجتماعي للنظام القائم ، فانه لم يكن من الممكن عمليا أن تجري نفس العملية في الريف حيث مطالب الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الريفية تمس جوهر حقوق الملكية القائمة ، واية محاولة

هل كان الجيش مفككا ؟ » (نفس المصدر ، ص ١٦) . وهنا لا بد ان نؤكد اولا أن مؤتمر ج.ش.د. لم يتخذ قرارا « بتنظيم انتفاضة » ، بل اتخذ قرارا يؤكد أن احباط التسوية الاستسلامية التي دخلت طور التنفيذ مرهون باسقاط السلطة الرجعية في الاردن بانتفاضة شعبية مسلحة ، اي أن تنظيم الانتفاضة اصبح مهمة مطروحة على جدول اعمال الحركة الوطنية والمقاومة بكافة فصائلها وليس على ج.ش.د. بقواها الذاتية البحتة (راجع مشروع قرار ج.ش.د. المقدم الى المجلس الوطني الاستثنائي ، « الشرارة » عدد ٨ في ٢٩—٨—٧٠) . ولا بد أن نشير ثانيا ، الى أن السيد علوش بتساؤلاته هذه يستعير بطريقة آلية وميكانيكية الشروط التي اعتبرها لينين متوافرة لانتفاضة معينة بالذات ، انتفاضة بروليتاريا بتروغراد في اوكتوبر ١٩١٧، ويطبقها دون تمييز على ظروفنا الخاصة ، مفترضا انها ينبغي أن تتوفر لاية انتفاضة كانت على وجه الارض . لا بأس اخيرا من أن نقارن هذا الموقف بموقف اخر يتخذه السيد علوش في مكان اخر من نفس المقال (ص ١٥١) حين يؤكد أن لدينا من القوى الجماهيرية المنظمة والمسلحة ما يجعلنا قادرين على تحقيق هذه الخطوة « اي خطوة اسقاط السلطة العميلة في الاردن .. » ولكن « علينا أن نقرر اولا » . حسنا .. هل يسمح السيد علوش ان يوضح لنا كيف يمكن اسقاط السلطة دون القيام بانتفاضة مسلحة ؟ واذا كنا الان ، بعد ايلول والدمار الهائل الذي لحق بقوى المقاومة المسلحة والجماهير في الاردن ، نملك من القوى ما يجعلنا قادرين على اسقاط السلطة، اي على تنظيم انتفاضة ناجحة ، وما علينا سوى أن « نقرر اولا » .. فكيف اذن نعتبر باستنكار ان هذا الموقف كان قبل ايلول ، حين كانت المقاومة في أوج قوتها ، وحين الغى تطورها الدولة الاردنية واجهزتها القمعية وجعلها « بقايا نظام » (كما يقول السيد علوش نفسه في نفس المقال ص ١١) ، كيف نعتبر ان هذا الموقف كان حينذاك مجرد « تعبير عن الضعف بالشعارات الكبيرة والمغامرات المثيرة » ؟

لانتزاعها كانت ستؤدي بالضرورة الى تفجير مبكر لحالة ازدواجية السلطة . وهنا ، بالاضافة الى عوامل اخرى ثانوية ، يمكن الجواب على تساؤل علوش : لماذا عجزت ج.ش.د. وغيرها من المنظمات « غير الاقليمية » عن استقطاب جماهير الضفة الشرقية . ذلك « ان الجبهة لم تتمكن من الافلات من الطابع الفلسطيني الغالب لحركة المقاومة ، اي من المازق الاقليمي الذي قاد اليمين عموم الحركة اليه ... ورغم كل المحاولات التي اخذت بها الجبهة ، والتي بقي تاثيرها محدودا ... فان فكاك الجبهة من هذا الطابع تماما لم يكن ممكنا ، موضوعيا ، ضمن السياق التاريخي السائد انذاك » .

تلك هي حدود الاخطاء التي وقعت فيها ج.ش.د. ، وقد سارعت الجبهة الى تحليل الاخطاء ونقدها ضمن سياقها التاريخي وتفهم اسبابها الموضوعية والذاتية ورسم معالم الطريق الى تجاوزها : مكافحة النزعة الذاتية والمثالية ، النضال من اجل جبهة وطنية اردنية — فلسطينية ، صياغة البرنامج الديمقراطي للتحرر الوطني في الاردن بشكل اكثر دقة وتعميمه في الدعاية اليومية والممارسة النضالية اليومية ، تكثيف العمل السياسي على أساس هذا البرنامج في اوساط الجيش وريف الضفة الشرقية . فهل فعل السيد علوش شيئا من ذلك ؟ ان « استراتيجيته الجديدة » للاسف لا تزال تراوح في مواقع : « الفلسطينيون في الضفة الغربية والشرقية مواطنون اردنيون » و « اذا كان هنالك من قاتلنا من ابناء الضفة الشرقية فهنالك الكثيرون ممن قاتلوا معنا » ، ولا يزال مفهومه للوحدة الاردنية — الفلسطينية يقتصر على تقييم دور « مشهور حديثة ، الرجل النبيل الذي عمل كل ما في وسعه ليجنب بلادنا المجزرة »(١٢) دون ان يتناول هذا المفهوم او تلك الاستراتيجية ولا حتى بمجرد الاشارة، اية معضلة من المعضلات التي ذكرناها اعلاه .

ماذا يبقى اذن من « استراتيجية » علوش؟ مشروعه للوحدة الوطنية ؟ هذا المشروع اصلا لا يمتثل لمناقشة جدية ، فهو في نقاطه السياسية ليس اكثر من ترديد لسلسلة من المسلمات القبلية المليئة بالتناقضات والتي ناقشنا بعضها سابقا (راجع علوش رقم ٢٨)، وفي جانبه التنظيمي سلسلة من الاقتراحات المبتورة التي لا تضيف شيئا ، ولا تستطيع التوفيق بين المواقف المتعارضة، والتي لا يمكن، فضلا عن ذلك ، أن تناقش لان الناقد ، اي ناقد ، لا يستطيع ان يتكهن بدوافعها ومبرراتها .

تبقى مسألة اخيرة ينبغي أن نشهد بها للسيد علوش . فان « استراتيجيته » ونقده للجبهة الديمقراطية ، كلاهما يصل حد الاتقان في فن التناقض بين النتائج والمقدمات ، فن الاشارة الى المعضلات دون ايجاد حل لها، فن التاكيد على الضرورات دون تلبيتها ، فن عرض القديم في طلاء جديد .

ختاما لا بد من كلمة اعتذار اذا كنا قد قسونا قليلا على السيد علوش . عزاؤنا في ذلك أننا ، مهما بلغنا من سلاطة اللسان ، لم نصل الى حد اتهامه « باصطناع مظاهر الرجولة » ، واثقين ومؤكدين انه يملك من الرجولة اكثر من مجرد مظاهرها ، تلك الثقة التي يضن هو بها علينا وعلى امثالنا من « صبيان اليسار » .

١٢ — علوش : نحو استراتيجية جديدة ، دراسات عربية ، عدد ٤ ، ص ١٥١ .

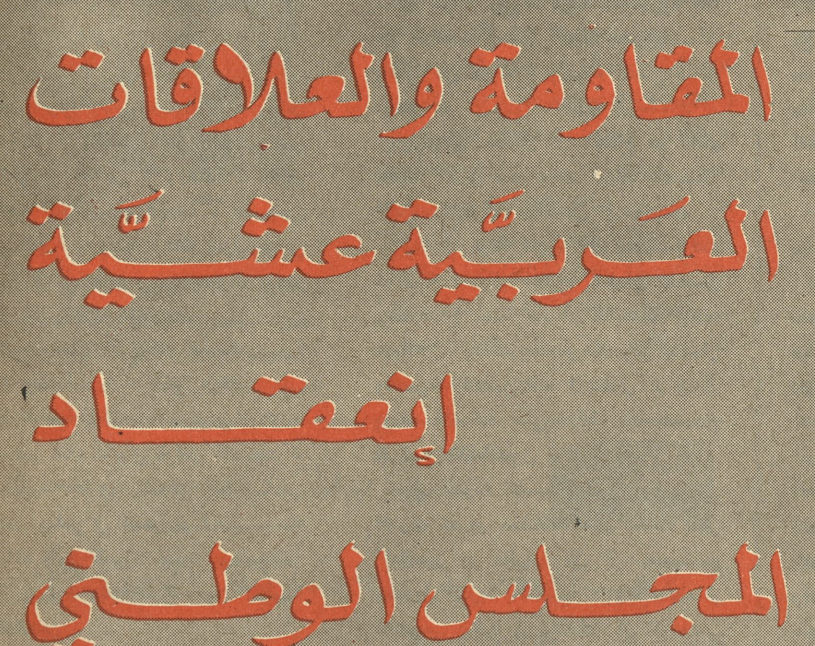
الحرية

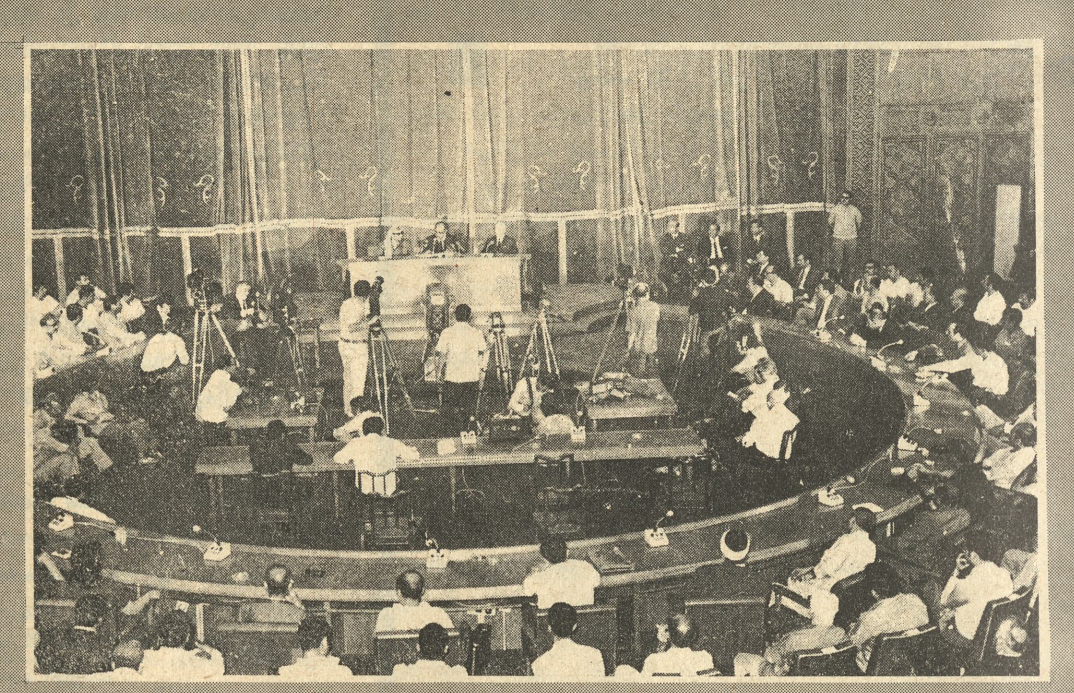
اسبوعية
سياسية
عربية

حديث ألندي مع ريجيس دوبريه :

هل الوصول إلى الحكم هو استيلاء فعلي على السلطة ؟

AL-HOURRIAH - No. 575 - 12/7/1971 - BEYROUTH • بيروت – ١٢/٧/١٩٧١ – العدد ٥٧٥ – السنة الثانية عشرة – الثمن ٢٥ ق.ل





في هذا العدد

محور خاص من إعداد الجبهة الشعبية الديمقراطية: موضوعات مقدمة إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع

- "الحرب النفطية" الخاطفة التي خاضها الحكم السوري
- شهادة سجين في قصر النهاية بالعراق
- الاتحاد العمالي العام والوحدة النقابية :

من سلاح في وجه الحركة المطلبية إلى سلاح بيدها

من تصعيب المناهج إلى حزازير الأمتحانات



حركة التحرّر العربيّة بين فيصل والسادات

البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الملك فيصل للقاهرة في نهاية الشهر الماضي قد لا ينطوي بحد ذاته على جديد لم يظهر في سياق أسبوع من التصريحات والخطابات . لكنه يشكل ولا شك تتويجا لمرحلة بأكملها من العلاقات بين مصر والسعودية ، وبالتالي بين معسكر الدول العربية المتقدمة ومعسكر الدول الرجعية المرتبطة بالاستعمار والخادمة لمصالحه .

★ ★ ★

افتتحت هذه المرحلة الجديدة مع هزيمة حزيران ١٩٦٧ التي تلقت فيها الانظمة العربية المتقدمة ، وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة ، أقسى الضربات . وكما أكدنا أكثر من مرة ، لم تكن هزيمة الخامس من حزيران مجرد هزيمة عسكرية للعرب أمام العدو القومي : الصهيونية ، ممثلة بدولة اسرائيل . بل كانت أيضا تمهيدا لتغيير موازين القوى تغييرا جذريا بين حركة التحرر الوطني العربية – على الاقل ، ممثلة بطرفها الرسمي الغالب – من جهة ، وبين الاستعمار الاميركي والرجعيات المحلية من جهة ثانية ، وفي حين استغرقت الهزيمة العسكرية ستة أيام ، فأن الهجمة الامبريالية – الرجعية لسلب حركة التحرر العربية بعضا من مكاسبها التاريخية ولاستعادة النفوذ والمبادرة في المنطقة ، تبدو وكأنها عملية متشابكة ذات مسار متعرج ، بدأت تقطف ثمارها خلال العام المنصرم بشكل خاص .

انطوت هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، اذن ، على نوعين من النتائج ، واحد حققته الامبريالية واسرائيل على الصعيد العسكري المباشر : هزيمة الجيوش العربية واحتلال الضفة الغربية وسيناء والجولان . والاخر حققته وتحققه الامبريالية والرجعيات المحلية على دفعات ، مستعيدة فيه النفوذ والمبادرة في كل قطر تقريبا ، وعلى صعيد العلاقات العربية العامة . وبديهي أن هذا النوع الثاني من النتائج تساهم فيه اسرائيل ، ولو على نحو غير مباشر ، وهو يعزز وجودها ويخدم مصالحها المباشرة وغير المباشرة على المدى القريب والبعيد .

ومما لا شك فيه أن أكبر مكاسب الهجمة الامبريالية – الرجعية استعادة النظام العميل في السعودية لمبادرته ليس فقط في منطقة الجزيرة والخليج ، وانما على الصعيد العربي العام . وهذا هو المكسب الذي جاء فيصل يكرسه في القاهرة .

★ ★ ★

لم ينطو البيان المشترك على اشارة واحدة حول الخليج ، مما يعني أن ما اتفق عليه يدخل في باب الدبلوماسية السرية . ولكن التصريحات خلال الزيارة اعطت للخليج أهمية لا تقل عن اهمية المعركة ضد اسرائيل .

ان ما حصل على هذا الصعيد تكريس لخط في الدبلوماسية المصرية بدأ في أوائل ١٩٦٨ ، تنازلت بموجبه الجمهورية العربية المتحدة عن منطقة اليمن والجزيرة والخليج للسعودية . وأبرز ما في المقايضة على هذا الصعيد تاييد فيصل لمصر « صخرة عربية تتكسر عليها أطماع الصهيونية » ودعوته « العالم العربي بأجمعه والعالم الاسلامي أن يؤيدا مصر عمليا في موقفها من العدوان ». وفي المقابل تكرس الجمهورية العربية المتحدة منطقة اليمن والجزيرة والخليج منطقة موضوعة تحت تصرف السعودية بوصفها وكيلة المصالح الاميركية في المنطقة ورأس الردة الرجعية فيها . الموقف السعودي لا يكلف الا رصف الكلام (فهو لم يتورط بعد في تأييد قرار مجلس الامن) وتقديم مساعدات مالية هي غيض من فيض بعد الاتفاقية الاخيرة مع الارامكو . لكنه يعني ، من الطرف الاخر ، الانسحاب الكامل لمصر ، زعيمة معسكر برجوازيات الدولة ، من منطقة مرشحة لان تكون خلال السنة المقبلة جبهة الصدام الحاسمة بين الامبريالية وحركة التحرر العربية – منطقة هي نفسها مركز أكبر تجمع للمصالح الامبريالية في العالم .

جاءت زيارة فيصل في أعقاب تحرك واسع حول الخليج كانت القاهرة محوره . فقد زار القاهرة ، خلال الاشهر الماضية ، معظم أمراء ومشايخ الخليج ، بالاضافة الى وفد يمثل سلطنة عمان . وترك لهم المجال واسعا ليمثلوا أدوارهم كدمى غبية للاستعمار . فمنهم من شبه استبدال الانكليز لسعيد بن تيمور بأبنه قابوس (الذي حدث في ٢٣ تموز ١٩٧٠) بـ « الثورة المصرية في ٢٣ يوليو » أو اعتبر ، كحاكم أبو ظبي ، ان اتحاد الامارات العربية ، المؤسسة الاستعمارية الجديدة في الخليج ، تكملة لاتحاد الجمهوريات العربية . وقس على ذلك .

أخيرا ، زار القاهرة السير وليام لوس ، الممثل الشخصي للسير الك دوغلاس هيوم حول الخليج ، وكان الطرفان المصري والسعودي يتفاوضان وبينهما مذكرة خاصة بعثت بها الخارجية البريطانية تتضمن وجهة نظرها حول قضايا الخليج .

شدد الطرفان على ضرورة الانسحاب البريطاني – الذي أكدته مذكرة الخارجية البريطانية – وتأييد اتحاد الامارات العربية . أما ما قيل عن أنضمام سلطنة عمان للجامعة العربية والامم المتحدة ، فيترك الانطباع بأن السعودية ومصر يصران على انسحاب القوات البريطانية من السلطنة (قاعدتا مصيرة وصلالة) كشرط لدعمهما الانضمام . وهذا ما يفسر الحديث الذي تناقلته الصحف عن ضرورة استكمال السلطنة لـ « مقومات استقلالها » .

نقطة واحدة لم يفصح الطرفان بصددها هي الموقف من مطالبة ايران بالجزر الثلاث على مدخل الخليج . وأما السبب فهو أن مصر حريصة على علاقاتها بايران . وهي علاقات استعيدت خلال الاشهر الاخيرة ، وترتكز على موافقة مصرية على دور ايران في الخليج يقابلها « ضغط » ايراني على اميركا لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة . واما السعودية ، فهي شريكة ايران في حفظ الامن الاستعماري في الخليج .

★ ★ ★

جاءت زيارة فيصل للقاهرة في وقت انحسرت فيه موجة التفاؤل التي حملتها زيارة وليام روجرز للمنطقة . باتت امكانات الخطوة الاولى من التسوية السلمية – فتح القناة – أقل اشراقا مما بدت . فكان لا بد من امرين : استجماع كل وسائل « الضغط » واعادة البحث بالجبهة الشرقية .

ان رمي السعودية بكل ثقلها وراء الجمهورية العربية المتحدة وتأييد سياستها بالنسبة لوسائل تحقيق التسوية السلمية ، يندرج ولا شك ضمن المهمة الاولى : استجماع كل وسائل الضغط في جولة اخيرة لفتح القناة .

لكن امكان اخفاق الحل المصري المنفرد – فتح القناة – يجدد الحاجة الى التنسيق مع الاردن . واعادة التنسيق تصطدم بعقبة رئيسية هي موقف الحكم الاردني من المقاومة . وهذا ما يكمن وراء مهمة المبعوثين المصري والسعودي لسوريا والاردن . وبعد انتهاء الجولة الاولى من هذه المهمة ، يمكن استخلاص النقاط التالية :

أولا : نجحت الوساطة السعودية في تحقيق بعض الانفراج في الجو بين مصر والاردن ، عبر عن نفسه بنبأ زيارة الملك حسين المقبلة للقاهرة ضمن جولته في السعودية والخليج .

ثانيا : لا يزال ثمة تفسيران للعلاقة بين الاردن والمقاومة لم يلتقيا بعد . أولهما تفسير الحكم الاردني الذي يطالب بوضع المقاومة تحت « السيادة » الاردنية . والثاني موقف المقاومة الرسمي الداعي لتطبيق اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان . والصيغة المصرية (كما كررها مدير تحرير « الاهرام » يوم السبت الماضي) أقرب الى موقف العمل الفدائي ، ترفض سيطرة السيادة الاردنية وتدعو الى ايجاد صيغة « تعايش » بين الطرفين . واقتراح تشكيل لجنة رباعية جديدة غرضه تحقيق مثل هذا التعايش .

ثالثا : خلال الاسابيع الماضية ، كانت حركة المقاومة كلها – ودون استثناء « فتح » – تشن حملة ضارية ضد الحكم الاردني ، تشدد فيها على أن استمرار هذا الحكم بات متناقضا مع استمرار المقاومة وحتى مع استمرار الشعب الفلسطيني نفسه . ان امكان نجاح الوساطة السعودية – المصرية رهن بتخلي حركة المقاومة عن فضح النظام الاردني والنضال ضده . لكن الضغط في هذا الاتجاه ، يقابله ضغط جزائري معاكس يرمي الى استغلال حدود الموقف المصري للتحول الى الطرف العربي الرئيسي وراء حركة المقاومة .

هذه هي حدود التمايز بين الحكم المصري والحكم السعودي ، اي بين قيادة المعسكر « التقدمي » العربي وقيادة المعسكر الرجعي .. يبقى على قوى التحرر الوطني العربية ان تبني خطها المستقل وتحافظ عليه . تلك هي المهمة المطروحة بالحاح على المجلس الوطني الفلسطيني عشية انعقاده .